"احتفالية" الفساد في فلسطين صمت على الفساد!

كتب حسن عصفور/ احتفلت الأمم بما تسميه يوم " مكافحة الفساد" في 9 ديسمبر، ولا تنسى المناسبة تلك النظم، التي تعيش والفساد في متلازمة متواصلة، دون أن يترك مسؤوليها كلمة لا تقال ضد "الفيروس" الأخطر في الجسد المجتمعي.

ولم تكن سلطة الحكم الذاتي في رام الله استثناءا من تلك "المهرجانات العالمية"، بل فاقتها بهرجة، حيث صنعت احتفالية فريدة، بمشاركة رئيس السلطة ووزيره الأول ووفود مجتمعية وأجنبية، احتفالية تليق بأن تحصل على "جائزة التميز"، خاصة بعد كلمة الرئيس محمود عباس وما تضمنته من "دروس قيمة" جدا في مكافحة الفساد وملاحقته، فلا يوجد من هو فوق القانون، فكل متهم يجب ملاحقته أي كان مسماه ومنصبه.

الحقيقة، أن كلمة الرئيس عباس بذاتها تمثل طاقة تحفيز للحديث عن "مكافحة الفساد" في زمنه تحديدا، وما هو تعريف ذلك قانونا، وهل حقا هناك "أسس موضوعية" يمكن القياس عليها ليقال محاربة الفساد وفقا لقانون، وهل الفساد مالي أم مالي - سياسي واجتماعي، وهل يمكن اعتبار "دوس القانون" مظهرا له أم غير ذلك.

لنقف أمام أبرز مظاهر تستحق وصفها بمظاهر للفساد العام، في زمن عباس، الممتد عبر 14 عاما، لن تشمل ما أصاب المشروع الوطني من انحدار تاريخي بفضل سياساته الخاصة وانقسام شرعن "الانفصال" تمهيدا لتمير "التهويد"، بل لعناوين غير ذلك، وأبرزها:

* الغاء القانون الأساسي (الدستور)، حيث لجأ الرئيس عباس على تعطيل العمل بالدستور المؤقت، لكي يحكم قبضته الفردية على النظام السياسي، بذريعة انقلاب حماس، وكأن الانقلاب جاء ليخدم الفرد وليس للتخريب الوطني.

* تعطيل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، بذريعة أن حماس هي الأغلبية في المجلس، دون أن يقدم على اعتبار قطاع غزة "إقليم متمرد"، وأن حماس حركة

خارج القانون، بعد الانقلاب الأسود، لكنه بدل معاقبة المنقلب عاقب الشعب الفلسطيني، بأن ألغى وجود الرقابة العامة لصالح الرقابة الخاصة.

* غياب الشفافية في إقرار الموازنة العامة، واستبدالها ببيانات غير واضحة، كشفت لاحقا عن فساد فريد بزيادة رواتب الوزراء وكبار الموظفين، مع امتيازات خارج القانون، دون أن يتم مساءلة كيف حدث ذلك!

* قيام الرئيس عباس بقطع رواتب ألاف الموظفين العاملين والمتقاعدين، دون أي وجه حق قانوني، استنادا الى "حقد شخصي"، كسلاح إرهاب ضد نشوء معارضة بدأت تتشكل رفضا لسلطته السياسية، خاصة بعد أن تبلورت مواقف رسمية تطالب بفك الارتباط مع دولة الكيان، منذ عام 2015، ونهاية التنسيق الأمني الذي أصبح سلاحا لخدمة عدو وليس لخدمة حق.

*إحالة مئات الموظفين الى التقاعد خارج القانون، وفقا لحسابات "الولاء والمعارضة"، وأيضا بلا أي مبرر قانوني.

* حظر عشرات المواقع الإعلامية دون قرار قانوني وقضائي، وبعد عامين أصدرت محكمة ما قرار بتأييد القرار دون أن تمنح الحق لتلك المواقع بحضور جلسة الحكم، بل دون إبلاغها.

*تعيينات مسؤولي الوظائف العليا، دون أي إشراف رقابي، أو مساءلة عن مسببات التعيين، ومنها النائب العام مؤخرا وغيرها من "وظائف سامية".

* عقد صفقة مع شركة الاتصالات الفلسطينية، تحت إشراف الرئيس عباس شخصيا وفي مكتبه، في سابقة نادرة ليس فلسطينيا بل عالميا، صفقة تمت دون عطاء أو مسابقة، فتحت كل أبواب الشبهات المالية، ولم يقف أمامها أي جهة كانت رقابية أو سياسية.

* تشكيل محكمة دستورية بشكل فردي وحسب "الهوى الخاص" ورئيسها لم يكن جزءا من النظام السياسي – القانوني، لكنه صديق شخصي للرئيس عباس جاء به من المغرب.

* غياب المساءلة عن التبرعات التي تقدمها دول بعينها لحركات وشخصيات من قيادة التنظيم الحاكم (فتح – م 7) وغيرها، تمثل شكلا من اشكال "الرشوة السياسية"

* عدم كشف حسابات مسؤولي السلطة من الرئيس الى أصغر موظف، وأفراد عائلاتهم، كي يسهل تطبيق أول اشكال محاربة الفساد، من اين لك هذا، وغيابها ليس سوى فساد مركب.

ملاحقة الفساد يا سادة، ليس خطابا لا يوجد به كلمة صادقة واحدة سوى لفظ الفساد، خاصة لو تم فتح باب مساءلة "الأقربون" أولى بالحساب لو كان الكلام قولا يراد به حقا وليس تمرير باطلا.

ملاحظة: تهديدات الرئيس عباس بإلغاء الاتفاقات مع إسرائيل، أخذت شكلا كوميديا جديدا بقوله، لو أقدمت على ضم الأغوار و60% من الضفة والمستوطنات سنلغي الاتفاقات حتى لو تحمل تبعيتها شخصيا...يا راجل!

تنويه خاص: نتنياهو اكتشف أنه ليس قوة احتلال، وأنه لن يخرج من أرض "الآباء والأجداد" وسيبقى فيها...تصريح ليس وقحا فقط بل مستخفا بكل المنظومة الفلسطينية رسميا وشعبيا وسلاحا...صحيح هو نسى غزة أم قدمها "هدية"!

الانتخابات بوابة تنفيذ خطة كوشنير الاقتصادية في غزة...!

كتب حسن عصفور/ لا يوجد سياسي فلسطيني غابت عنه عناصر الخطة الاقتصادية "السلام من أجل الازدهار"، الجزء "الحيوي" لصفقة ترامب، والتي "استعرضها" المندوب الأمريكي غاريد كوشنير، في العاصمة البحرانية المنامة يونيو 2019. والهادفة الى جمع استثمارات تتجاوز قيمتها 50 مليار دولار لمصلحة الفلسطينيين.

ومع أن كوشنير، حاول جاهدا ان يعمم الفائدة الاقتصادية للفلسطينيين، لكن جوهر خطته كان يهدف الى قطاع غزة أولا، حيث تعيش حصارا مكثفا اعتقدت

الإدارة الأمريكية، ان ذلك سيكون بوابة عبور لتنفيذ خطتها الاقتصادية، الرامية لهدف سياسي مكشوف، لم يعد به سرا يمكن تجاهله.

خطة ترامب، جوهرها مشروع سياسي مستند الى خطة شارون، التي عرضها على الرئيس محمود عباس صيف 1995، حيث ركائزها كانت تستند الى قيام "كيانية غزة" بملامح استقلالية، ترتبط بطريق يستخدم فلسطينيا مع "محميات" بالضفة الغربية على ما نسبته 42 % من الضفة الغربية، فيما تضم نسبة 15 – 20% من أراضي الضفة الى إسرائيل، ويكون هناك تقاسم استثماري تحت السيادة الإسرائيلية لما تبقى ومنها غور الأردن.

الخطة الأمريكية، استعادت جوهر خطة شارون، التي بدأ عمليا تنفيذها بعد تدمير مكونات السلطة الوطنية خلال الحرب الشاملة من 2000 – الى 2004 وتوجت باغتيال الشهيد الخالد ياسر عرفات، وفي عام 2005 أعلن عن الجزء الثاني منها بالخروج من قطاع غزة، وفتح الباب لانتخابات جديدة تؤسس لمشهد فلسطيني أدى الى "مرحلة الانقسام" بعد انتخابات 2006 حيث منحت حماس أغلبية برلمانية لتكون قوة مساعدة في تنفيذ خطة الانقسام.

ومع تقديم الرئيس عباس لخطة الانتخابات الجديدة، بدأت أمريكا ودولة الكيان الإسرائيلي بالمسارعة للكشف عن "البعد الاقتصادي" في المرحلة القادمة، ما بعد انتخابات 2020، التي ستشارك بها حماس بقوة، ومن المنطقي جدا ان تكون قوة مؤثرة حتى لو لم تكن أغلبية.

الكشف عن مسلسل المشاريع الاقتصادية، مشفى في غزة ضمن "شروط" أمنية خاصة، ومناطق اقتصادية من 5 – 6 داخل بلدات إسرائيلية للتعاون المستقبلي مع "كيانية غزة"، ثم إعادة الروح لمشروع إسرائيل كاتس الذي سبق عرضه عام 2016، لإقامة "جزيرة اصطناعية على بعد 8 كيلو متر من شواطئ بحر غزة، تكون بمثابة ممر لدخول البضائع لغزة، وكذلك تصديرها، وسط إجراءات أمنية مشددة"، وافق عليه نتنياهو وزير الجيش اليميني الجديد بينت.

التزامن بين عرض مقترح الانتخابات في الوقت الراهن والمفاجئ، دون أي خطوة تكسر المشهد الانقسامي تضع علامات استفهام سياسي كما كانت انتخابات

2005، حيث فرضت لتخدم تنفيذ خطة شارون، ويبدو أن الانتخابات الجديدة ستخدم موضوعيا صفقة ترامب بشقها الاقتصادي والغزي تحديدا.

لا يكفي أن يرفض الرئيس عباس وتحالفه الخطة الأمريكية، او تفتح النيران ضد الموافقة على المشفى الأمريكي، وعمليا يتم تمهيد الطريق لـ "شرعنة" حالة انفصالية جديدة بثوب جديد، وأيضا ستكون الانتخابات قاطرته كما كانت قاطرة الانقسام 2006.

لم يكن صدفة تماثل موقف حماس من الموافقة على المشاركة في الانتخابات 2005 و2019، حيث تبلورت من الرفض المطلق والتشكيك الى المشاركة والترحيب، والجاهزية الكاملة لها، فهي تعلم يقينا، أن مشاركتها ستمنحها "شرعية" جديدة للمرحلة القادمة، وستزيد من سيطرتها على قطاع غزة، ولن تصل أي حكومة ليست لها لتمارس دورها في قطاع غزة، أي كانت أغلبية البرلمان المقبل.

حماس أكثر إصرارا الآن على اجراء الانتخابات من فتح (م7) والرئيس عباس، كونها تعلم ان تلك هي البوابة التي تمنحها تطبيق رؤيتها الجديدة ضمن الصفقة التي بدأت تتضح أكثر فأكثر...حل اقتصادي بينها وإسرائيل برعاية أمريكية وتسويق قطري.

غير ذلك سيكون كلاما في الهواء لا أكثر.

هل تكمل فتح (م7) ورئيسها مخطط "شرعنة" تنفيذ الحل الاقتصادي في قطاع غزة...تلك هي المسألة، وليس بالشتائم تسقط "المؤامرات"...فالانتخابات هي بوابة المؤامرة!

ملاحظة: كل بيانات الفصائل الرافضة للمشفى الأمريكي لا قيمة لها دون خطوة عملية واحدة، مقاطعة حماس وعباس...مقاطعة الخطوات الاقتصادية ومقاطعة بوابتها الانتخابات...غير هيك بلاش وجع دماغ.

تنويه خاص: رائحة عروبية أطلت من لبنان عندما هتف المنتفضون، من بغداد لبيروت ثورة واحدة ما بتموت...يااااه زمان عن نفس العروبة المغدور منذ زمن!

القدس كوبري لـ "شرعنة" انتخابات "غير شرعية"!

كتب حسن عصفور/ من حيث الجوهر لم تشكل "تنازلات" حماس، أي تنازل حقيقي للشعب الفلسطيني، بل هي "تنازلات" مصلحية لتحقيق "غايتهم الخاصة"، لإقامة كيان منفصل يكون أول قاعدة إخوانية فوق أرض فلسطين، لذا فكل حديث عن مسلسل "التنازلات" الوهمية ليس سوى بكاء خادع.

حماس، ليست الفصيل الوحيد الذي يذهب الى الموافقة على "شروط الرئيس عباس"، التي وضعها لفرض منطقه الانتخابي بما يسمح له باستمرار الوضع الراهن دون أي تبديل جوهري، ونجح الرئيس في تكتيكه بأن يستبدل النقاش السياسي الوطني العام، بإجراءات تقنية للعملية الانتخابية، بما يقطع الطريق على منع السؤال حول مصير قرارات "فك الارتباط" بكل مظاهره عن دولة الكيان، من سحب الاعتراف المتبادل الى وقف التنسيق الأمني، بما يمثل مشاركة عملية ممن وافق على شروط عباس بأن المرحلة القادمة هي ترسيخ "ديمقراطي" للفهم الإسرائيلي من "بقايا اتفاق أوسلو"، ليصبح كل مشارك فيها جزء من الانقلاب على قرارات "الشرعية الفلسطينية" منذ العام 2015.

ولأن "أعضاء الانقلاب السياسي الجديد"، باتوا فقراء لتبرير مشاركتهم في عملية تفتح الباب واسعا لتنفيذ القسم الرابع من الخطة الأمريكية، والدفع لانفصال قطاع غزة، حاولوا أن "يستخدموا" القدس بصفتها عروس القضية الوطنية وعاصمة دولتنا التاريخية، الغطاء الذي يحاولون منه الظهور بمظهر "الوطني الحريص" غير المتنازل، بأن صنعوا منها "ايقونة الحدث"، وبدأت لغة المناقصة الوطنية بأن لا انتخابات دون القدس.

والحقيقة التي يرفض مستخدمي القدس غطاءا لرذيلتهم السياسية توضيحها، هي الكشف عن شروط الانتخابات التي وافقوا عليها عام 2006، التي منحت إسرائيل "الحق" في تحديد طبيعة المشاركين ومكان التصويت، وافقت حماس كما فتح وكل مشاركي الانتخابات التشريعية على أن يتم التصويت خارج البلدة القديمة في ضواحي القدس، وهي الخطوة الهامة التي منحت حكومة الاحتلال اعترافا مبدئيا بـ"حق تهويد البلدة القديمة".

الاختباء وراء شعار لا انتخابات بدون القدس، هو الكذبة السياسية الأبرز، التي تلجأ لها فصائل انتخابات 2020، وهي تعلم يقينا أن دولة الكيان لن تقف عقبة ابدا أمام إعادة تصويت القدس بذات "شروط 2006"، ما دامت تنازلت الفصائل عن البلدة القديمة، وكل المناطق المقدسية المرشحة للتهويد.

الحديث عن لا انتخابات دون القدس، ليس سوى ضلال سياسي مكشوف، فتلك القوى وقفت متفرجة على القرار الأمريكي بالاعتراف بها عاصمة للكيان الإسرائيلي ونقل السفارة اليها، وفتح الطريف لبناء "هيكل جديد" على حساب البراق، غابت كل فعاليات كفاحية شعبية منذ ذلك الحين، في حين بدأت "صراخا سياسيا" حول المشاركة المقدسية في الانتخابات.

الحقيقة الأهم، هي أن دولة الكيان الإسرائيلي ستمنح موافقتها على الانتخابات في القدس بعد أن تصنع منها "تنازلا سياسيا كبيرا"، ولن تقف عقبة أمامها، ما دامت وفرت لها غطاءا رسميا بتكريس الخطوات التهويدية الجديدة، والاعتراف "غير المباشر" بالقرارات الأمريكية، ما سيفتح الباب أمام دول جديدة للاعتراف بها عاصمة للكيان.

لو حقا يراد حماية القدس ورفض التهويد، يجب أن تشترط "فصائل الانتخابات"، أن تكون البلدة القديمة وبلدات القدس الشرقية كافة مراكز انتخابية، وليس تصويتا بريديا أو في ضواحي لم تعد ضمن حدود بلدية "القدس المهودة"...

تلك هي المعركة الفعلية لو كان الموقف من القدس مرتبط بـ "المسألة الوطنية"، وليس تصعيدا كلاميا يسجل

"نصرا خادعا" بعد موافقة "تنازل" دولة الكيان على مشاركة المقدسيين في انتخابات 2020، وفقا لشروط سلطات الاحتلال.

ملاحظة: مظاهر حماس الاحتفالية بانطلاقتها تؤكد أنها خارج سياق "الوطنية الفلسطينية"، رايتها هي الغالبة على راية فلسطين...غزة حرمت من علم الوطن ليحتله علم الفصيل...مبروك يا قادة فتح اللاهثين لفصل القطاع!

تنويه خاص: رغم الهزائم السياسية المتلاحقة للديبلوماسية الرسمية الفلسطينية، اقرت الأمم المتحدة تفويضا جديدا لوكالة الأونروا، تفويض سياسي هام قبل أن يكون ماليا...!

المحكمة الجنائية وإسرائيل وجدل غير بريء عن سيداو

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن تناول المواد التي تتضمنها الاتفاقية العالمية لمنع التمييز ومن أجل المساواة وحق المرأة القانوني، المعروفة اختصارا باتفاقية "سيداو"، فالأهم من تلك المواد التي تضمنتها، ذلك التوقيت الغريب لفتح نقاش سياسي – اجتماعي وقانوني فلسطيني، بات أحد أهم عناوين الأخبار، وتمكن بيان لبعض من "عشائر" ان يحدد أولوية النقاش الوطني.

المفاجأة الأبرز في فرض نقاش تلك الاتفاقية، أن توقيعها تم من قبل الرئيس محمود عباس في مارس 2009، أي قبل أكثر من عشر سنوات تكريما للمرأة الفلسطينية في يومها "المارسي"، ومرت بسلام وثقة، لم نجد مادة أو نصا أثار تلك "الزوبعة" التي هبطت بدون مقدمات على الجدول الوطني الفلسطيني.

عشرات مواد الاتفاقية نصت عليها، لم نر تنفيذا لكل ما تم التوقيع عليه سائرا بالاتجاه الصحيح، بل ان بعض "مسؤولي السلطة" يجاهرون بأنهم ابعد ما يكون عن نصوص تلك الاتفاقية، وتلك مسألة تستوجب البحث القانوني، وهل حقا تم تصويب مواد "الدستور المؤقت" (القانون الأساسي) للتوافق مع الاتفاقية، وهل تم تعديل القوانين الفرعية الخاصة وفقا لها، الواقع لا يؤيد قيام السلطة الفلسطينية بتعديل قوانينها وفقا لنصوص "سيداو".

والسؤال، كيف اكتشف البعض الفلسطيني، غير المختص لا سياسيا ولا قانونيا بعد كل تلك السنوات من التوقيع والترسيم، "مخاطر" تلك الاتفاقية وأثارها الضارة على المجتمع الفلسطيني، والدين والشريعة والعادات والعرف والتقاليد، وغيرها من "المسميات" التي تستخدم وفقا للمصلحة الخاصة وليس لمصلحة القضية الوطنية.

المسالة المثيرة للدهشة السياسية، أن يتم فتح معركة جدلية واسعة، مع قرار المحكمة الجنائية الدولية، والذي أصاب دولة الكيان الإسرائيلي بهالة رعب عامة، لم نرها منذ زمن، قرار تاريخي أحدث تغييرا جوهريا في التعامل مع القضية الفلسطينية، وإعادة الصواب لمكانتها العادلة بدلا من مكانتها "الملوثة" بالانقسام والانتكاسة في المواجهة مع المحتلين.

أن يذهب البعض لفتح "جدل" غير مستقيم وطنيا بذرائع متعددة لا يمكن أن يكون مصادفة لا أكثر، وافتراضا حسن النية لمن حرك تلك "المعارضة" المفاجئة، ألم يكن أولى بهم ان يتوقفوا فورا عن تلك "المعركة الضارة" و"التهديدات الساذجة"، بعد ان تبين لمن لا ينفذ جدولا غير وطني، ان النقاش العلني لتلك الاتفاقية ليس "فائدة" وطنية فلسطينية.

كان لهم أن يطلبوا لقاء مسؤول وتقديم ما لهم من "تحفظات"، والسؤال عن القوانين المعتمدة في فلسطين، وفقا لكل ما يقال، لكن الإصرار الغريب أن يذهب هؤلاء الى نقاش علني صريح، وتحت التهديد لا يمكن تبرئته من غاية ليس لها صلة مطلقا بجوهر "القضية المعلنة".

نقاش يريد سحب البساط من قيمة قرار المحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة قادة الكيان، ووضع الجدار والاستيطان، والاحتلال بذاته كمنتج لجرائم حرب لا بد أن يعاقبوا عليها، قرار يمنح فلسطين مكانة سياسية – قانونية تعزز حضورها في ظل انقسام مشبوه، منح العدو القومي فرصا تاريخية للقفز نحو تطبيق مشروعه التهويدي فوق أرض فلسطين.

يجب التوقف فورا عن ذلك المسار غير البريء، ولندقق جيدا في كيفية إدارة النقاش فيما مختلف بسبل لا تكون ضررا وطنيا وخدمة لعدو، وأن يتذكر المدعين بحماية "الدين والعادات"، ان الحقيقة القائمة سياسيا – مجتمعيا هي ابعد ما يكون عن أسس العدالة الإنسانية التي نصت عليها الرسالات السماوية ومنها "الدين الإسلامي"...العادات الوطنية أكثر قيمة من غيرها لو ان "الحق" هو الغاية المراد لها من جدل يحمل كل "آيات" الشبهة السياسية.

لا تمنحوا العدو ابوابا لاختراق مجتمعي على حساب اختراقنا لحصونه قانونا دوليا...ففلسطين أكثر قيمة من عادة لم تمنح الوطن بريقا بل زادته "ظلاما"!

ملاحظة: معركة ما بعد عباس، أطلت برأسها بين قيادات فتح (م7) عبر حرب "سوشيالجية"، يتهم طرف طرفا آخر بكل ما التهم التي تحيل أطرافها للقضاء الوطني...الطريف يكتبون وتوزع ثم يحذفون على طريقة شغب التلامذة.

تنويه خاص: بعد "التهديد" الإيراني النووي لسحق إسرائيل وتسويتها بالأرض نتيجة قصفها مواقع لقواتهم في سوريا، دون ان نرى "رشة كلاشنيكوف"، من حق الغزازوة أن يفتخروا!

أنصار "محور المؤامرة" في "زنقة"!

كتب حسن عصفور/ لا جديد في ثقافة الاستبداد، عندما تخرج أي حركة احتجاجية على قهر سياسي – اجتماعي بوصفها، "حركة مشبوهة"، وتبدأ حركة الأوصاف التي لا حصر لها للنيل من حقيقة هدفها، دون المرور على المحطة الحقيقية فيها، بأن هناك ما يجب أن يتم الاستماع اليه، ومراجعته كي تستقيم حركة العمل، ولكن لا فائدة، فالمستبدين او الفاسدين يرون غيرهم بعيون كلها مرض.

عندما انطلقت حركة الانتفاض اللبنانية الجديدة في 17 تشرين أول (أكتوبر) 2019، سارعت قوى تحالف الفساد السياسي – الطائفي بالاستخفاف بها، تعاملوا معها وكأنها "نرفزة" شبيبة اثارها قرار بوضع رسوم على تطبيق "الواتس آب"، لكن المسألة تطورت لتتدحرج نحو "فعل شعبي غاضب" لا صلة لها ابدا بتطبيق هاتف، بل كان فعلا ثوريا رفضا لغياب تطبيق العدالة السياسية والاجتماعية.

ومنها بدأت الخطوة التالية، باستخدام "الأسلوب التقليدي" عبر "شيطنة الحراك"، واللجوء الى الغطاء الإسرائيلي، عندما قرر الركن الأساسي لحماية الفساد السياسي – الطائفي والاجتماعي أمين عام حزب الله حسن نصرالله، ان يغمز من

قناة "المؤامرة" ليتهم المنتفضين انهم ساذجين غير عالمين بأنهم أدوات لخدمة مجموعات تحركها سفارات أجنبية ضد "المقاومة"...

هكذا، من خرج رفضا لظلم مركب، بات مغفلا، ومن يقبل الاستمرار بأحد أبرز عهود العنصرية الطائفية والفساد بأنه "مقاوم" رافض لكل اشكال التدخل الخارجي، علما بأنه رمز صريح لتدخل فريد، يعلن ان حزبه جزء من نظام خارجي، بل ان "المقاومة" التي يدعيها صامتة صمت القبور عن أي اشتباك مع العدو القومي الإسرائيلي منذ حرب يوليو 2006، بل لم يكن لها أي فعل مساند خلال حروب ثلاث شنتها إسرائيل ضد قطاع غزة، وعشرات الاشتباكات والهبات الشعبية في الضفة والقدس، متناسين موقفه العدائي للشهيد الخالد ياسر عرفات.

ومضت حركة الانتفاض دون ان تصيبها رعشة من صراخ "الهوس"، لتبدأ في رسم ملاح عهد جديد، وفتحت ملفات صمت عليها طويلا بتحالف أسود كسر روح لبنان البلد والشعب طويلا، فكانت "ثورة تشرين" مسارا لتصويب مسار ظلامي طال أمده بخداع سياسي ساعده زمن أمريكي اسود.

ما حققته "ثورة تشرين" اللبنانية خلال 47 يوميا، يسجل في تاريخ السياسة بأنه نصر فريد، مع مظهر قد يكون الأول في مسار الانتفاضات الشعبية ان غاب عنها العنف الأسود، وطغى عليها روح لبنانية خالصة غير معممة أو منقبة، لبنانية بامتياز (غضب وفرح).

والمفارقة، هو ان أهل "المقاومة" الوطنية الحق ضد الوجودين الإسرائيلي – الأمريكي كانوا في طليعة المنتفضين، لم يذهبوا لصياغة "مسلسل المؤامرة" بل تحركوا لصياغة "مسلسل التغيير الثوري".

كأن شهر تشرين (أكتوبر) له سحر خاص، أعاد روح ثورة أكتوبر العظمى عام 1917، يوم انتصرت الثورة الروسية لتفتح صفحة جديدة في النظام العالمي وتحاصر قوى الاستعمار والرأسمالية المتوحشة، بعيدا عما آلت اليه مصائر النظام الاشتراكي لاحقا، دون تجاهل قوة تأثيره حتى اليوم.

وفي العراق، كان الغضب الشعبي أكثر شمولا واتساعا، وعنفا من شقيقه اللبناني، وضد تحالف طائفي مشبوه، جاء نتاج توافق أمريكا وإيران، لم يحتمل فساده وطائفيته شعب العراق، ففجر واحدة من "حركات الغضب" التي ستبقى علامة ارقة في التاريخ العربي.

وحاولت أدوات إيران، في العراق، كما في لبنان، ان تضع الغضب الممتد في كل العراق، عدا الفئة الفاسدة سياسيا وماليا، بأنه حراك صهيوني أمريكي (تخيلوا من يتحدث)، ولكن شعب العراق داس تلك المقولات واسقط اول حلقات معادلة الطائفية السياسية – المالية، وأجبر الجميع ان يخضع لرغبة من رغبات الغضب.. ولا زال الحراك مستمرا، ليس لتطهير العراق من الفساد السياسي المالي، بل تطهيره من تسلل إيراني نهش جسد العراق.

وفي تشيلي انطلقت حركة احتجاج شعبية بدأت بسبب زيادة أسعار بطاقات المترو في 18 تشرين الأول/أكتوبر، لكنها توسعت لتشمل التنديد بالتفاوت الاجتماعي في مجالات التعليم والصحة والتقاعد، وصياغة دستور جديد، ضمن المطالب الرئيسية للمحتجين الذين يتظاهرون ولا زالوا. وخرج من يتهمهم، كما لبنان، بأنهم يستغلون من "الخارج" وضمن "مؤامرة" تستهدف البلد (بدلا من المقاومة).

ولم تتأثر حركة الغضب بتلك القوال الشاذة، فأجبرت الأحزاب السياسية ان تبرم اتفاقا تاريخيا في البرلمان لتنظيم استفتاء في نيسان/أبريل 2020، بشأن دستور جديد بدل النص الموروث عن عهد الحكم الدكتاتوري لأوغستو بينوشيه، بهدف مواصلة الضغط على الحكومة.

وبعد أسابيع من التظاهرات العنيفة والدامية في بعض الأحيان، تظهر معظم استطلاعات الرأي أن حركة الاحتجاج مدعومة بنسبة 75% من التشيليين.

"يبدو أن "محور أنصار المؤامرة" بات في وضع لا يحسد عليه، خاصة في لبنان، فرغم كل حرب التهديد والوعيد وأكاذيب التشويه، الغضب متواصل لم تهتز مطالبه ...اسقاط تحالف الفساد السياسي الطائفي والمالي...!

كلن يعني كلن، لا نستثني أحدا منكن.

ملاحظة: جيد صحوة فتح (م7) على إدراك خطر أمريكا برفضها المشفى الأمريكي في غزة، حملتها الإعلامية جات متأخرة جدا، ولسبب غير السبب، لكنها تتجاهل أصل الرواية، بأن "بقايا سلطتها" جزء من منظومة أمريكا الأمنية..تحرروا أولا !

تنويه خاص: فيلم حماس عن عملية لكتائب القسام ماضيا، لا يمكنها التغطية على فيلهما السياسي الأخطر راهنا...كل المؤشرات الانفصالية حاضرة...مشفى، جزيرة ومشاريع اقتصادية نتاج "تفاهمات" سرية من وراء الشرعية الوطنية!

"بن جاسم" القطري ينطق بـ "الهوى السياسي"!

كتب حسن عصفور/ يرى البعض أن ما "غرد" به رئيس وزراء قطر الأسبق حمد بن جاسم حول "إطلاق" صفقة ترامب بداية من يناير العام الجديد، مفاجأة سياسية، وهي تبدو كذلك، خاصة وأنه أول شخصية عربية بما لها من مكانة سياسية في الدولة القطرية، دورا وسلوكا وارتباطا، يتحدث بتلك الصراحة التي تميزه عندما يتعلق الأمر بالمشاريع الأمريكية الإسرائيلية.

فمن حيث المبدأ، ينطق بن جاسم دوما "عن الهوى السياسي"، عندنا يشير الى جانب معلوماتي وليس تحليلي، كونه مرتبط وثيقا بمطبخي "الأمن" في أمريكا وإسرائيل، منذ أن بدأ حياته السياسية وزيرا لخارجية الانقلاب القطري عام 1995 مع الأمير حمد والد الأمير الحالي تميم، حيث كان "سمسار" العلاقات القطرية – الإسرائيلية، وفتح الباب واسعا لزيارات مسؤولي الكيان، وقاد تأسيس قناة "الجزيرة" بالتنسيق الكامل مع شمعون بيريز، عبر أداته ديفيد كمحي، لتؤدي دورها في القادم المرسوم.

قيمة تصريح بن جاسم القطري، عن موعد صفقة ترامب، أنها تأتي من شخصية قادت كل أشكال "السمسرة السياسية" بين حركة حماس ودولة الكيان، بتكليف أمريكي، وفقا لتصريحات إعلامية له مسجلة صوتا وصورة، وكررها مرات عدة عبر تغريدات توتير، "الهواية الترامبية"، بأن قطر قامت بدورها لإقناع حماس في المشاركة بانتخابات 2006 التشريعية، بناء على طلب أمريكي – إسرائيلي،

ولعب دورا خاصا في حماية "انقلاب" حماس من أي رد فعل إسرائيلي وعباسي في يونيو 2007.

الانقلاب الحمساوي، الذي أسس لأكبر هدية سياسية لخدمة المشروع التهويدي، وهي الانقسام الفلسطيني المتواصل منذ ما يقارب من 12 عاما ونصف، وأسس لحالات لضرب الشرعية الفلسطيني الموحدة، ومهد الطريق لتدمير وحدة الضفة والقدس والقطاع.

بالتأكيد، "تغريدات" بن جاسم، جاءت كهدية سياسية للشعب الفلسطيني، عشية اجراء الانتخابات الجديدة المقرة في 2020، سواء بوعي منه أم مصادفة "تاريخية: ليقول إن تلك الانتخابات هي القاطرة المطلوبة أمريكيا لتنفيذ "صفقة ترامب"، كما كانت انتخابات 2006 قاطرة الانقسام الفلسطيني الوطني.

بن جاسم، يؤكد أن "التفاهمات الإسرائيلية" مع حماس ليست مسارا في فراغ سياسي، وليست "خطوات إنسانية" كما تشيع قيادات حمساوية، بل هي في سياق متسق ضمن "رزمة كاملة" متوافقة مع الرؤية الأمريكية، التي بدأت حركتها العملية من باب المشفى الذي أقيم شمال القطاع، رغم الرفض الوطني العام له، مع الكشف عن الجزيرة الصناعية في بحر قطاع غزة، بكل ابعادها والمناطق الاقتصادية في بلدات إسرائيلية مقابل السياج الفاصل.

اعلان بن جاسم، يكشف أن "تنازلات" حماس لشروط عباس لم تكن "كرمال" الشعب الفلسطيني كما تدعي ليل نهار، بل هي جاءت "كرمال" الانخراط العملي في الصفقة الأمريكية نحو الانفصال الكياني وتكسير أحد هم عناصر اتفاق أوسلو، الذي سبب "ثورة يمينية يهودية صهيونية"، ما يتعلق بوحدة الضفة والقطاع ضمن ولاية فلسطينية، بإنشاء "الكيان الغزي المستقل".

والقيمة المضافة لتصريحات بن جاسم، أنها تأتي بعد أيام من تصريحات القيادي الحمساوي البارز خليل الحية، حيث أعلنها صراحة، ان حركته ستعمل بكل السبل لفك الحصار سواء ممرات مائية أو غير مائية، وأن حماس تلقت دعوة للمشاركة في قمة لدول إسلامية ستعقد في كولالمبور، وهي المؤشر الأهم الذي يكشف عن جوهر المخطط القادم، ومآلات الانتخابات القادمة.

الشر السياسي ضد القضية الوطنية بات على الأبواب ما لم تحدث "معجزة سياسية" قدرية تكسر قاطرة مؤامرة "الانفصال الوطني الكبير"...

"تغريدات" حمد، صراحة تستحق الشكر بكل ما بها من "فجور سياسي"، فقد جاءت في وقتها، وقبل وقوع الكارثة الكبرى، كي يقال إن الخيانة لم تعد "وجهة نظر"!

ملاحظة: قامت شبيحة "الثنائي الشيعي" وصهر الجنرال "تحالف الأزعر"، بحملة إرهاب ضد المعتصمين ثم التسلل لداخلهم لخلق فتنة أمنية عشية التكليف الحكومي اللبناني، رسالة أن القادم أسوأ لو لم تنفذوا ما نريد!

تنويه خاص: رغم احتلال "الراية الخضراء" لبعض فضاء قطاع غزة فأهل القطاع لم يرونها راية منهم لا تفاعل حقيقي ولا فرح بها...هي لمسمى فصيل يتصرف بانه خارج المسار العام...

"تهديدات الملل السياسي" و"التبعية الاختيارية"!

كتب حسن عصفور/ لم يعد خافيا على متابعي الحركة الفلسطينية الرسمية، والفصائلية، مدى الانتكاسة التي تلحقها بسلوكها العام للقضية الوطنية، فيما تساهم بتعزيز مكانة دولة العدو القومي، بوعي أو بغباء سياسي منها.

فما يحدث من تفاصيل يومية، تشير الى أن فلسطين القضية والمكانة، تشهد تراجعات عن مكاسب حققتها الثورة الفلسطينية المعاصرة، ومنظمة التحرير في عهد الزعيم الخالد ياسر عرفات، وأن انتصارات دولية رسخت الموقع الكياني في خريطة العالم الجغرافية والسياسية، فيما تنحشر دولة الكيان في زاوية ما، تحاصر بفلسطين من زوايا متعددة.

وقد توجت الأمم المتحدة تلك المكاسب التاريخية بقبول فلسطين دولة عضو مراقب عام 2012 في قرارها رقم 19/ 67، في خطوة كان لها، ان تنقل القضية

الوطنية من مكانة سياسية انتقالية في الخارطة العامة، الى ثابت يحدد مسار جديد، بأن تنتهي "التبعية الاختيارية" لسلطة تعتاش برحمة المحتل، الى دولة تواجه سلطات الاحتلال مع رأس حربة سياسي يسمح لها بإعادة سجن الدولة العنصرية.

تحاول، أوساط السلطة الرسمية في رام الله، وأدواتها التي قفزت من أسفل الحضور السياسي الى "قمة القرار" بغطاء المحتل وحمايته، أن تعمل بكل ما يمكنها من "كسر قوة فعل قرار الأمم المتحدة" عام 2012، الذي فتح الباب رسميا وشرعيا لكسر "أطواق التبعية الاختيارية" الى التحرر نحو كيانية فلسطينية جديدة.

كسر "التبعية الاختيارية"، يعيد رسم معادلة الصراع في المنطقة، من علاقات "توافقية" أنجبها اتفاق "إعلان المبادئ – اتفاق أوسلو" عام 1993، حدد مسمار تفصيلي لمسار الانعتاق وفك الارتباط كليا بسلطات الاحتلال، والانتقال لصياغة عهد جديد، لكن ذلك لم يصل الى غايته، نتيجة خيار اليمين الفاشي الإسرائيلي.

قرار الأمم المتحدة، منح الشرعية الفلسطينية فرصة تاريخية، وبغطاء شرعي عالمي، أن تنطلق الى أفق جديد، بحيث ترسم دولتها سياسيا، وتحاصر إسرائيل بصفتها دولة احتلال لأراضي دولة عضو في الأمم المتحدة، لتصبح آخر دولة احتلال في الزمن المعاصر، ويعاد فتح ملف مطاردة محتل بدلا من تمرير تضليلي لـ "شراكة وتنسيق" معه، اضاعت الحدود بين الحق الفلسطيني والباطل الاحتلالي.

رغم عشرات القرارات الوطنية بفك الارتباط بسلطات الاحتلال، وسحب الاعتراف المتبادل، تجاهلت "قيادة الصدفة الوطنية"، تلك القرارات التي كان لها أن تمثل "حصنا لحماية القضية الوطنية" وكل مكتسباتها التي حققتها الثورة المعاصرة بقيادة منظمة التحرير.

الهروب من تطبيق قرارات "فك الارتباط" بكل شموليتها، مساهمة عملية في تعزيز المشروع التهويدي في الضفة والقدس من جهة، ودفعا للمشروع الكياني الانفصالي المتبلور بقوة وسرعة في قطاع غزة بقيادة حركة حماس، التي بدأت بترسيمه عبر اشكال مختلفة، ولم تعد تقيم وزنا لكل "أصوات رافضة".

سلوك "قيادة الصدفة الوطنية" بذات النسق السياسي، تهديدا كلاميا وتعزيزا عمليا، هو القاطرة التي تسير بالمشروع المعادي بركنيه "التهويدي والانفصالي" الى محطته الأخيرة، لردم مرحلة تاريخية فلسطينية وبدء مرحلة تصفية جديدة، تعيد ما كان ما بعد النكبة الكبرى الأولى.

ودون تنفيذ بعض من قرارات "الرسمية الفلسطينية" المقرة، فلا مكان لمشروع وطني موحد، أي كانت أقوال هذا الجانب أم ذاك، فكلا طرفي المصيبة الوطنية يعلمان ذلك ويعملان من اجله...والممكن الوحيد لإرباك قاطرة "التهويد والانفصال"، انفجار حركة "غضب شعبي" مباشر ضد سلطات ثلاثة حاكمة.

هل هناك أفق لذلك، الجواب السريع نعم، ولكن هل الأفق قريب الجواب ممكن، ولكن هل هناك قوى لذلك الممكن، تلك هي المسألة التي يجب أن تكون...دونها نصرا لعدو وسلاما لروح مشروع وطني وشهداء شعب وقضية وانتظارا الى حين "ولادة" زعيم وحركة تنتصر لفلسطين!

ملاحظة: انتكاسات الديبلوماسية الفلسطينية أصبحت مجالا للسخرية، خاصة وأن الموظف المكلف بإدارتها لا يسمع ما يدور حوله...يتحدث وكأنه حقق ما لم يحقق قبله...مبروك لحكومة بني إسرائيل مثل هؤلاء، آه صحيح تصويت الكونغرس ليس حبا بفلسطين بل كراهية بترامب!

تنويه خاص: "كيان غزة" شبه المستقل يسير تحت سمع وبصر الكل الفلسطيني...بعض من حماس باتوا ينادون به صراحة، في تناغم غير مسبوق مع رغبات عدونا...الطريف انهم يعتبرونه "نصر للمقاومة"...شو طلعت هالمقاومة انفصالية وطائفية!

"ثنائية حزبية فلسطينية" مرغوبة للغير...!

كتب حسن عصفور/ تحاول وسائل إعلام أن تفرض مشهدا سياسيا فلسطينيا، غير قابل للتصويب لا يمكن اختراقه ضمن المعادلة القائمة بين القوى المختلفة، وكأنها قدرا لا فكاك منه، رغم كل النكبات الوطنية التي نتجت منذ "شراكتهما"

في تأسيس الزمن الانقسامي، والدخول "شرعيا" في تمهيد الباب لتنفيذ المخطط المعادي.

"ثنائية فتح وحماس"، التي سمح لها أن تقود المشهد الفلسطيني ما بعد مرحلة الشهيد المؤسس الخالد ياسر عرفات، لم يكن تعبيرا واقعيا عن الحقيقة السياسية، بقدر ما كان "تمكينا" بفعل فاعل كي يساهم "تحالفهما غير المباشر" في تدمير "الوحدة الجغرافية – السياسية" بين الضفة والقطاع، تمهيدا لمرحلة جديدة من "الفراق" بغطاء جديد.

"الثنائية السياسية"، نتاج انتخابات 2006، كانت فعلا صناعيا، لعبت أمريكا دورا مركزيا لولادة تلك المعادلة "الجديدة"، التي لم تكن يوما جزءا من الواقع السياسي الفلسطيني، بعيدا عن ميزان قوى متحرك بين مختلف التيارات في المشهد، خاصة بعد انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، وما قبل "إطلاق" حماس من رحم جماعة "الإخوان المسلمين"، بتوافق أطراف عدة.

في زمن "الثورة" تعددت الحركة السياسية، وغابت "القطبية المقررة"، مع القيمة المتقدمة لحركة فتح، ما شكل الجدار الواقي لتطور الحركة الثورية رغم مؤامرات كانت كافية في زمن ما، لكتابة نهاية عصر الثورة، وإعادة زمن "الشتات"، بعيدا عن تناول مسببات ذلك ودوافع قواه المختلفة.

لم يكن خافيا ابدا قوة فتح وزعيمها الخالد أبو عمار قياسا بالقوى المتحالفة معها منذ ما بعد معركة الكرامة 1968، التي فتحت باب الانطلاقة الأوسع للثورة المعاصرة، لكن ذلك لم يشكل عائقا ابدا على نسج تحالف نوعي، فتح الباب لكل تيارات الشعب الوطنية أن تكون جزءا من نسيجه، وفي محطات عدة حاولت فتح والخالد أن يمنح حماس مكانا لها ضمن "التحالف الوطني العام"، لكن قرارها لم يكن بيدها وحدها فرفضت كل المحاولات لأن تكون جزءا من "الكل الوطني".

رفض حماس لأن تكون جزءا من التكوين الوطني العام لم يكن بسبب "الرقم التمثيلي"، فما عرضته فتح والشهيد المؤسس كان "مغريا"، لكن الرفض كي تحافظ قوى "إطلاق" حماس باستمرار "ثنائية" المشهد، ثورة ومنظمة وحركة إسلاموية موازية.

مع اغتيال أبو عمار، بدأت عملية تحضير المسرح لآن تكون حماس جزءا من المعادلة "الحاكمة" وليست المعارضة، وخلق "ثنائية السلطة" بعد فشل خلق "ثنائية التمثيل"، دون أدني توافق سياسي يسمح بحماية المؤسسة الوطنية، ما فتح الباب واسعا لأخطر حركة انقسامية في التاريخ الفلسطيني المعاصر، ليس بين قوى وفصائل كما سبق أن عاشت الثورة في مراحل مختلفة، بل انقسام أدى الى عملية "قسمة كيانية" بين جناحي بقايا الوطن قاعدة الدولة الفلسطينية المرتقبة، والمقرة قانونا وفق قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012.

ليس صدفة ان يرفض الرئيس محمود عباس اعلان دولة فلسطين تحت الاحتلال، وفقا للقرار السابق والانتقال الى قطاع غزة باعتبارها قاعدة انطلاق تحرير الدولة، فيما شكلت حماس قوة داعمة لقرار الرئيس عباس بأشكال مختلفة، أهمها رفض حل مكوناتها الأمنية – السلطوية وفقا لاتفاقات وقعت، ليس لخلل في تنفيذ هذا البند أو ذاك، بل رفضا للتطور الأبرز نحو كسر "القسمة الكيانية" وفتح الباب لفرض "كيانية جديدة".

معادلة "الثنائية الحزبية الفلسطينية" ليست قدرا سياسيا، ويمكن هزيمتها لولا القوة القاهرة التي تمثل حماية لكل منهما، ولا علاقة لهما بالقوة الشعبية التي يدعيان...وقطاع غزة نموذجا حقيقيا لذلك، حيث الحركة الشعبية في جهة والقوى بكل تشكيلاتها في جهة أخرى، فيما فتح في الضفة المحتلة تعيش أسوء مراحلها الشعبية والتنظيمية...

الانتخابات المفروضة ليست لتجديد "الشرعية الوطنية"، كما تحاول أطراف اللعبة تمريرها، بل لتجديد فرض "شرعية المعادلة الحزبية الثنائية" للانتقال من مرحلة "القسمة الكيانية" الى مرحلة "الانفصال الكياني".

مواجهة ذلك ممكن، لكن فقدان القدرة الذاتية لمختلف المكونات الفصائلية القائمة، وانعدام إمكانية خلق "بديل جديد" ضمن التقاسم القائم بين السلطات الثلاث (احتلال وفتح وحماس)، يمنع تغيير المعادلة الحزبية لكنه لا يمنع مواجهة مخططهما المشترك لو قرر من ليس جزءا من "مؤامرة الانفصال"!

ملاحظة: تصريحات أمين عام الجامعة العربية أحمد أبو الغيط في منتدى عالمي حول "ضاعت فلسطين" تمثل صراحة سياسية نادرة من شخصية

بمكانته...المأساة ليس في توضيح الحقيقة بل في صمت كل من يدعي تمثيلا لفلسطين!

تنويه خاص: فتح (م7) وحماس تتبادلان ليل نهار تهم الخيانة الوطنية، ومع ذلك يتبادلان عرض تشكيل قائمة انتخابية موحدة...هل هو توافق على "الصواب الوطني" ام على تكريس "العار الوطني"...وضحوها!

حماس والطريق الى أمريكا!

كتب حسن عصفور/ أن تبرر حماس موافقتها بإقامة "مشفى" أمريكي في قطاع غزة ببعد إنساني، فتلك هي المهزلة الكبرى، ولا يمكن تمرير تلك سوى لمن صادروا عقولهم، حيث ان "المشفى" هو جزء معلوم جدا من المنظومة الأمنية الأمريكية، خاصة في آخر مهامه بالجولان المحتل، وخدمته لتقديم المسعدات "الإنسانية

لقوى الإرهاب السورية في الجولان.

قيادات حمساوية، أعلنت انهم لو "اكتشفوا" أن المشفى يقوم بعمل "مشبوه"، سيتم التراجع عنه فورا، مع ان تلك مقولة تضيف على المهزلة مهزلة أخرى، فما نشرته وكالة "رويترز" يوم الثلاثاء ديسمبر 2019، عما بدأت هيئة المشفى القيام به، (الترويج بالسياحة للعاملين المتطوعين الأجانب للسياحة داخل إسرائيل)، يمثل رسالة صريحة وليس غامضة، بأن وظيفة المشفى سياسية) - أمنية بامتياز.

التقرير المنشور لوكالة بريطانية، عرف عنها تاريخيا، أنها لخدمة "الأمن القومي البريطاني"، كما هي الإذاعة المعروفة بي بي سي، ولذا يصعب على قيادة حماس ان تتهرب من المنشور، وتعتبره من جهة معادية او كارهة لأمريكا، أو حاسدة لعلاقتها المستقبلية معها.

لو حقا، كانوا أوفياء لما وعدوا به، من التخلي عن المشفى، فيجب الطلب من الجهة التي أدخلته، ترحيله فورا، والخروج بلا عودة ليس لجهة المشفى فقط، بل لكل جهة ترتبط به، من جمعية "خيرية" الى جهات سياسية، كونها تفتح ثغرة

أمنية في جدار قطاع غزة، تخدم جهات "معادية"، افتراضا ان أمريكا وأدواتها الأمنية تعبر كذلك من وجهة نظر حركة حماس.

تجاهل دور المشفى، الذي لم يعد سريا، سيكون رسالة سياسية واضحة، بأن حماس لا تقيم وزنا لكل الشكوك الوطنية، وأنها ماضية بفتح المشفى، باعتباره "بابا دوارا" لفتح علاقة مع أمريكا، كما تبشر بذلك شخصيات حمساوية، وخطوة على طريق نيل الاعتراف الأمريكي بسلطة حماس في قطاع غزة، وإن كان مؤقتا بشكل "غير مباشر".

المفارقة، أن بناء المشفى التجسسي في قطاع غزة، لم يكن ضمن شروط واضحة حول دوره ومهامه وجهاته، ولماذا أمريكا والأمن الإسرائيلي هما من قرر مكانه، بعيدا عن سكان أهل القطاع، وأُقرب الى أول نقطة عبور مع الكيان الإسرائيلي، فلو كان البعد الإنساني هو الفيصل له، لكان موقعه في قلب منطقة سكنية، لكن اختبار الموقع جاء ضمن "شروط أمنية" لخدمة موقف سياسي وليس إنساني.

هل يمثل "المشفى" أول "بعثة ديبلوماسية – أمنية" بين حماس أمريكا، ولنسج علاقات عبر بوابة "طبية"، خاصة وأن تاريخ التجسس الأمريكي يبدأ عبر نشاطات غير حكومية ومساعدات "خيرية"، ولا يمكن نسيان دور المنظمة الأشهر "يو اس أيد" في ذلك.

من مصلحة حماس وقياداتها أولا، ومصلحة الشعب الفلسطيني ان تعلن حماس كل ما يتصل بـ "المشفى"، وغير ذلك سنكون امام أول "بعثة أمريكية" فوق "إمارة غزة".

هل بدأت رحلة "حماس الى أمريكا" عبر باب "خيري" تلك هي المسألة!

ملاحظة: كم هو مثير للغرابة أن تتواصل هواتف "العزاء" و"الاطمئنان" على الحالة الصحية بين الرئيس محمود عباس وقيادات من حماس، فيما تنكسر عند أي شي له علاقة بصحة "بقايا الوطن" وقضيته الكبرى!

تنويه خاص: قرار البرلمان الفرنسي لتجريم "معاداة الصهيونية"، تمثل فضيحة سياسية جديدة للديبلوماسية الرسمية والشعبية الفلسطينية، بعد ان كانت الصهيونية

شكلا من اشكال العنصرية باتت عكسها...ضوء أحمر جدا مضاف لـ "شرعنة" المشروع التهويدي"!

خطان متوازيان: تهويد في الضفة ...تهدئة في غزة!

كتب حسن عصفور/ فتحت دولة الكيان الإسرائيلي نقاشا "علنيا" حول مسار الخدمات التي يجب تقديمها الى حكم حركة حماس في قطاع غزة، نقاش قد يكون "فريدا"، كسر كل "المحظورات" الأمنية، ما يكشف البعد السياسي الكامن وراء ذلك "النقاش غير العفوي".

الإعلام العبري، نشر أن المؤسسة الأمنية، تشهد حلقة جدل عميق بين قادة الجيش الإسرائيلي، يضغطون نحو تقديم "تسهيلات واسعة" الى قطاع غزة، خاصة في البعد الاقتصادي وعودة تشغيل آلاف من عمال القطاع داخل إسرائيل، ما سيدر ملايين الدولارات لينعش الوضع العام، خلافا لـ "الحقيبة القطرية"، وتوسيع منح التجار ورجال الإعمال تصاريح للتبادل التجاري، لتكريس الانفصالية السياسية عبر الباب الاقتصادي.

وقد يبدو من باب المفاجأة، ان يكون المتطرف الإرهابي المستوطن بينيت وزير الجيش الإسرائيلي منحازا كليا الى تلك "الرؤية"، التي يتحفظ عليها قادة جهاز المخابرات الداخلية (الشاباك)، من باب أمني وليس سياسي، تحفظ لا يصل الى حد "الفيتو"، ما يسمح لحكومة تل أبيب ان تناقشها بعيدا عن "الضغط الأمني"، والذي تؤكد المؤشرات أنها ستميل الى منظور قيادة الجيش وبينيت، لهدف سياسي لم يعد مجهولا.

النقاش "الأمني" حول تقديم المزيد من "التسهيلات" الجديدة لحكم حماس، يأتي ضمن الرؤية السياسية التي بدأت تأخذ منحى متسارعا في آليات التنفيذ نحو إقامة "كيان ذاتي مستقل" في قطاع غزة، تساوقا مع رؤية شارون التاريخية، والتي أعيد تسويقها ضمن الصفقة الأمريكية الحديثة.

وتزامنا، مع البحث في تعزيز "سلطة حماس" في قطاع غزة، أعلن وزير الجيش الإسرائيلي المستوطن بينيت تنفيذ المخطط اليهودي رسميا وقانونيا في الضفة الغربية، بحيث يسمح بتسجيل أراضي مستوطنات الضفة في وزارة "العدل" الإسرائيلية، وليس في إدارة الشؤون المدنية المرتبطة بجيش الاحتلال بالضفة.

قرار سياسي صريح، يعلن التنفيذ "القانوني" لمشروع التهويد، الذي بدا منذ اغتيال الخالد ياسر عرفات عبر خطة شارون عام 2005، بالخروج من قطاع غزة، وتركيز حركة "الضم التدريجي المتسارع" في الضفة الغربية والقدس.

قرار بينيت، بتسجيل أراضي الضفة المستوطنة يشكل "قفزة كبيرة" نحو اعلان "دولة اليهود" وفقا لما أقره الكنيست في يوليو (تموز) 2018، حيث نص على أن إسرائيل هي "الدولة القومية للشعب اليهودي" وأن حق تقرير المصير فيها "يخص الشعب اليهودي فقط، و" أن اللغة العبرية ستصبح اللغة الرسمية في إسرائيل" واعتبر أن "تنمية الاستيطان اليهودي من القيم الوطنية".

المفارقة لا تقف عن تنفيذ عملية التهويد في الضفة الغربية، بل في التوازي الدقيق سياسيا بين هذا البعد و تسارع تعزيز حركة "دعم حكم حماس" بخطوات تمنحه أفقا جديدا في الابتعاد السياسي، ذات الحكومة وذات الوزير الإرهابي من يبدأ نقلة نوعية في تهويد أرض فلسطينية قانونا، يمنح حركة حماس وحكمها "تسهيلات واسعة".

من يعتقد ان المسألة لها بعد أمني، وترويج البعض الفلسطيني أن ذلك يتم تحت "ضغط القوة العسكرية" وترويج أكاذيب حولها، ليس سوى الغطاء العملي لتمرير "خطة الانفصال"، التي لم تعد سرية او مجهولة، فالقطاع ليس جزءا من "التهويد"، بل أنه يمثل لهم لعنة تاريخية.

لو أن البعد الأمني هو الناظم لذلك، لكانت الضفة الغربية لها "أولوية" ترتيبات سياسية تمنع الانفجار الشعبي بكل أبعاده، فهي الخزان الأخطر على دولة الكيان وليس المنظومة الاحتلالية فقط، وأي حركة فعل يمكنها أن تهز المنظومة الإسرائيلية، وتدخل الكيان في حسابات غير معلومة النتائج، ولا زال نموذج الانتفاضة الوطنية الكبرى في ديسمبر 1987، حاضرا في الوعي الفلسطيني،

رغم نجاح الأمن الإسرائيلي بخلق أدوات لكسر مسارها الكبير، عبر أدوات لا تزال تمارس ذات البعد التخريبي الوطني.

الخطة الإسرائيلية الراهنة، باتت تمثل خطرا مباشرا عمليا، وليس "خطرا محتملا"، الأمر الذي يستدعي مراجعة وطنية شاملة من القوى كافة، خاصة حركتي فتح وقيادة حماس في قطاع غزة بصفتهما يمثلان "كعب أخيل" في تلك العملية، لإعادة التقييم الجذري سلوكا وموقفا لمنع استكمال المخطط التهويدي - الانفصالي.

وبالتأكيد، فإن "القوى الثمانية" التي وقعت وثيقة لإنهاء الانقسام، تتحمل مسؤولية تاريخية بأن لا تقف في موقع المراقب أو المتفرج لسلوك معول التهويد والانفصال.

ملاحظة: استمرار رتابة "الرد الرسمي" الفلسطيني على ما تقوم به إسرائيل دون فعل يمثل قاطرة محركة لتسريع التمرير...الحركة بركة مش الزعيق...هيك قال الأقدمون... فاهمين يا بلدا!

تنويه خاص: شو أخبار رئيس حركة حماس إسماعيل هنية بعد أن حط "الركاب" في الدوحة...هل هو "معتكف سياسيا"، ام في حالة "مراجعة" لمسار أصاب أهل فلسطين بدمار وطني...لو التانية خيرا!

دون "غضب شعبي"...قل على القضية السلام!

كتب حسن عصفور/ خلال مؤتمر في مدينة شرم الشيخ المصرية بشهر نوفمبر 2019، بمشاركة الرئيسين المصري والفلسطيني، قال أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة لدول العربية، خلال مداخلة عامة "ضاعت فلسطين"، عبارة يمكن اعتبارها "هزة" لما بها من إهانة سياسية عامة، ليس لأهلها فحسب بل للجهة التي يمثلها، ولدول عربية تدعي "زورا" أن فلسطين تمثل لها شيئا.

تلك الجملة المكثفة جدا، لخصت واقعيا الواقع الذاتي والعام، لما تعيشه القضية الفلسطينية، من انقسام داخلي كان حجر الزاوية لتلك الحالة الوصفية لنكبة

فلسطينية جديدة، انقسام هندسته دولة الكيان بدعم أمريكي ونفذته أدوات محلية من حركتي فتح وحماس مولته دولة قطر، باعتراف حمد بن جاسم وحقائب السفير محمد العمادي.

انقسام لن يقف عند حدود فصائلي بل امتد الى ترسيخ الفصل السياسي – الجغرافي بين الضفة والقطاع، فتح الطريق لأكبر مشروع تهويدي في الضفة والقدس، بدأت رسميا وقانونيا، ولم تعد تصورا كما كان يشار سابقا، تحت سمع وبصر مجمل الفصائل الفلسطينية، حاكمة ومعارضة، هادئة الكلام أو عالية الصوت، صاحبة البحث عن "حل سياسي" أو مدعية أنها "حركة مقاومة".

مشهد فلسطيني انقسامي – انفصالي يقود الى رحلة ظلام سياسية طويلة الأمد، أدت لتلك العبارة المكثفة جدا لحال القضية الوطنية "ضاعت فلسطين".

ليس مهما، ان يخرج منا قائلا أن تلك ليست حقيقة، فالشعب لن ينكسر وسيقاوم، ويذهب للاستشهاد بحالة هنا او هناك، بل وصاروخ من غزة بين حين وآخر، ومسيرات على حدود القطاع، وصلت الى نهايتها التي كانت هدفها شعبيا لما أصابها من "عثرات جارحة"، رغم تحقيقها صور كفاحية كان لها أن تصبح رافعة للقضية الوطنية، لو انها لم تتحول لقاطرة تثبيت "تهدئة" قادت الى صياغة "تفاهمات" (اتفاق أمني سياسي) بين حماس وحكومة دولة الكيان، مهدت الطريق واسعا لترسيخ الفصل، الهدف الرئيسي لحكومة اليمين الإسرائيلي منذ العام 2005، وجدت في "شهوة حماس" السلطوية أداة مغرية لها.

ورغم مخاطر السلوك السياسي لحركة حماس وشهوتها السلطوية، وما يمكن ان تدفع مقابل ذلك، فالمسؤولية المركزية على انحدار الوضع العام الكفاحي في الضفة والقدس، تتحمله حركة فتح (م7)، كونها القوة الحاكمة للسلطة بكل أجهزتها، ولديها من القدرة والقوة، ما يشكل فعلا غاضبا يرهق سلطات الاحتلال، وتمنع أي انهيار في مكانة "القضية الوطنية"، محليا وإقليميا ودوليا، خاصة، وأن العالم لا زال يمنح فلسطين حضورا سياسيا، رغم كل ما أصابها من "هوان ذاتي".

ليس مطلوبا من حركة فتح، ان تخوض حربا عسكرية شاملة ضد الوجود الاحتلالي، بل مطلوب أن تخوض دفاعا ومقاومة شعبية عامة في كل مظاهر

الحياة، وأن تدرك دولة الكيان، ان هناك ثمن يجب أن تدفعه مقابل الاحتلال، الغضب الشعبي اليومي والعام، والمتعدد ضد المحتلين، ليس رسالة للكيان فحسب، بل لترسيخ ان "فلسطين ما ضاعت"، ولن تضيع فعلا وليس قولا.

الغضب الشعبي، يبدأ بقرار من قيادة فتح ورئيسها، عشية احتفالات ذكرى الانطلاقة، بتحديد مفهوم التنسيق الأمني (كي لا يقال أن وقفه غير ممكن)، قرار يعيد مضمون التنسيق وفقا لرؤية فلسطينية تتناسب والتطورات الجديدة، وأولها عدم القيام بأي عملية اعتقال لفلسطيني بناء على قائمة أجهزة الأمن الإسرائيلي.

خطوة لا تستقيم مع ما هو ضرورة وطنية، لكنها يمكن أن تمثل "صفعة ناعمة" لدولة الكيان، ومنها تبدأ رحلة جديدة في صياغة أدوات العمل للرد على "قوننة" الاستيطان نحو التهويد، ولا يكفي أن تختبئ فتح وقياداتها خلف كلام عام، لا أثر له على أرض الواقع، وكل كلمة وصفية للفعل الإسرائيلي لا تترافق وفعل غاضب هي جرعة لمزيد من عملية التهويد.

بعض من الغضب يفرح قلب الفلسطيني ويؤكد أن القضية ما "ضاعت"، وأن رقبة المحتلين يمكن أن تكسر.

ملاحظة: ليس هناك مهزلة تفوق ما قاله أحد قيادات حماس بأنه لا يوجد هناك أي اتفاق على "تهدئة" مع إسرائيل...وكأن كل تلك "التسهيلات" و"المال القطري" القادم عبر مطار تل أبيب "زكاة" عن روح "هرتزل"!

تنويه خاص: ماذا سيقول نتنياهو وترامب بعد تكرار عمليات طعن ضد "يهود نيويورك وأمريكا"...أكيد السبب مش فلسطيني بل شيء تاني خالص...فتش عن مسبب كراهية في بلد ه الأهم لدولة الكيان "العنصري"

رواية حمساوية ضارة وطنيا توقيتا ومضمونا!

كتب حسن عصفور/ دون أي مسؤولية سياسية – مجتمعية، أطلقت حركة حماس "فيلما" خاصا حول ما أسمته تحقيقا مع عناصر تابعين لجهاز مخابرات السلطة في رام الله، ساعدوا في اغتيال الشهيد بهاء أبو العطا.

وبداية، لا ينكر أي وطني فلسطيني، الخطر الحقيقي لاستمرار حركة التنسيق الأمني بين أجهزة سلطة رام الله ودولة الكيان، وهو ما طالبت قرارات الرسمية الفلسطينية منذ عام 2015، وبعد اغتيال الشهيد الوزير زياد أبو عين، حتى أخر مجلس عقد في 2018، بوقفه لما يلحقه من ضرر على المواجهة الشعبية ضد المحتلين الغزاة.

لكن رفض التنسيق الأمني ومصائبه، لا يمكن له أن يقود انسانا عاقلا لتأييد "رواية" أساسها انتزاع اعترافات تحت الإرهاب، وفقدت كثيرا من المصداقية عبر معلومات ملتبسة، يحيطها الشك والريبة.

رواية حماس "الأمنية" ألحقت ضررا وطنيا كبيرا بالقضية الفلسطينية، وقدمت "هدايا بالجملة" الى دولة الاحتلال وحكومتها الإرهابية، حكومة التهويد العام، عندما اختارت عرض "فيلمها" سيء الإخراج، في يوم معلن بأن المجلس الوزاري لحكومة الكيان سيلتقي لبحث اقتطاع ما يقارب 50 مليون دولار من "أموال المقاصة" عقابا على دفع رواتب الشهداء والأسرى، مع اعلان لبناء أوسع حملة استيطانية في الضفة والأغوار.

توقيت رواية حماس، سحب البساط من تركيز الإعلام الوطني والعربي والدولي بدلا من فتح كل نيرانه على خطوات المحتلين، الى رواية حمساوية مضروبة من رأسها الى قدميها، ساعدت بشكل كبير أن تمرر الحكومة الإرهابية في تل أبيب مخططها بقضم المال والأرض بلا ضجيج حقيقي.

حماس التي باتت "تجاهد" في صناعة روايتها الخاصة لوراثة الحركة الوطنية تاريخا وحاضرا، لم تعد تقيم وزنا للقاسم الوطني المشترك، فما تريده ليس سوى صناعة "كيان" بمقاسها في قطاع غزة، دون أن تسأل عن الثمن الوطني الذي

يجب أن يدفع مقابله، من تمرير مشروع "الحلم الصهيوني" عبر توسيع إسرائيل الراهنة الى إسرائيل المستقبلية...

رواية حماس المضروبة من كل زواياها، جاءت متزامنة مع نقاش حكومة الكيان لإقرار تهدئة طويلة الأمد في قطاع غزة، بحيث يسمح للحركة بترتيب أمورها في سياق ترتيبات "كيان غزي مستقل".

رواية حماس جاءت بعد أن تهربت دولة الكيان، وإن كان بشكل "غير رسمي" من الرد على طلب إجراء الانتخابات في مدينة القدس، وهي الحركة التي تطالب ليل نهار بإصدار مرسوم الرئيس محمود عباس الانتخابي، لكنها وفي سياق روايتها لصناعة "تاريخ جديد" على حساب تاريخ الثورة طليعتها حركة فتح، تجاهلت توجيه نيرانها ضد حكومة الإرهاب وفتحتها ضد حكومة رام الله.

المثير للدهشة المطلقة، ان حركة حماس، التي وقفت متفرجة كليا على "معركة الانتقام" لدماء الشهيد أبو العطا، بل أن بعض قادتها لهم تسجيلات صوتية يتهموه بشكل مباشر بأنه استحق ما كان نتيجة تهوره وأفعاله، لم تقم بعرض ما لديها من "معلومات أمنية" على الغرفة المشتركة، التي ادعت قبل أيام فقط بأنها أهم منجز في تاريخ العمل الفلسطيني.

"غرفة مشتركة"، يبدو أنها كانت آخر من يعلم بتلك "الرواية"، التي هدفها ليس كشفا فيمن ساعد في اغتيال الشهيد أبو العطا، بقدر ما كان نسج رواية لاتهام جهة عليها من الآثام الكثير، ولم يكن سرعة بيان الجهاد الإسلامي، الذي جاء في صياغته مسؤولا، حين اعتبر أن العدو هو المسؤول الأول عن دماء الشهيد، وأنها "ستفحص" كل ما قيل من معلومات.

بيان الجهاد يكشف أن حماس لم تطلع "صاحب الدم"، كما يقال، على تطورات "المسار الأمني"، وليس فقط غيبت "الغرفة المشتركة"، التي تتغنى بها في وسائل الإعلام، وتقتلها في واقع الحقيقة.

رواية حماس تمثل وصمة انحدار في التعامل مع القضايا العامة، وتكشف أن "الحركة" هي المقدسة وليس القضية الوطنية...وعلى الجميع قراءة تلك الرواية

بعيدا عن "الإخراج الرديء جدا"، بل في توقيتها ومضمون رسالتها السياسية بكل أركانها...

رواية تستحق اللعنة الوطنية، وتستوجب أن ينتفض القائد يحيى السنوار، الذي كان أملا لتصويب جذري في سلوك حركة "انعزالية" لتصبح جزءا فاعلا من "النبض الوطني وليس النبض الإخواني المشبوه جملة وتفصيلا!

ملاحظة: بات واجبا وطنيا أن تقف "القوى الوطنية الفلسطينية" أمام خطر المشروع الصهيوني لفصل قطاع غزة عن الضفة والقدس عبر مسماه المعاصر "تهدئة طويلة الأمد"..."تهدئة مقابل كيان غزي مستقل"!

تنويه خاص: ثقافة الحقد الفارسي أطلت عبر كلمات "التشفي" من رأس الدولة الإيرانية خامنئي ضد الشهيد الراحل صدام حسين...حقد وعنصرية تستحق اللعنة!

"زعيق" إيراني أغضب لبنان ولم يهز إسرائيل!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن "الانتفاضات الشعبية" في العراق ولبنان، وجوهرها محاربة الفساد والطائفية، والجيوب الإيرانية الداعمة لقوى الحكم الفاسد في البلدين، أصاب السلطة في طهران بحالة من "الهوس" السياسي، وبدأت في الحديث دون وعي محسوب، ضد المنتفضين الباحثين عن حياة كما بلدان أخرى، ورافضين للتدخل الأمريكي – الإيراني في شؤونهم، ورسم مستقبل حياتهم السياسية.

مع بداية انطلاق الغضب الشعبي في لبنان والعراق، في تشرين أول "أكتوبر" 2019، حاولت إيران ان تلجأ لأحزابها العاملة في البلدين، لتفتح نيرانها ضد الحراك المفاجئ، مستخدمين "عباءة" إسرائيلية علها تكون "سلاحا سريا" لكسر موجة الاندفاع، وبرز حسن نصرالله في لبنان، رأس الحربة الأول في تلك الموجة المعادية للثورة في العراق ولبنان.

وبالتوازي، خرج مرشد الحكم الإيراني علي خامنئي ليتهم مباشرة، أن من يحرك ثوار العراق ولبنان، القوى "الصهيونية والأمريكية"، متجاهلا أن بلده هي الشريك الرئيسي والرسمي للولايات المتحدة في غزو العراق وفرض نظام طائفي فاسد، بل الأفسد في تاريخ الحياة السياسية، ليس في العراق بل في المنطقة العربية كلها.

ولأن الغباء السياسي، كان دليل النظام الفارسي في محاربة الثورة المنطلقة، والتي لم تكسرها مجازر أدواته الفاسدة الطائفية غير العروبية في العراق، بحث عن "معركة جديدة" عله يستطيع حرف مسار الغضب العام ضد النظام الفاسد، ذهب أحد قيادات الحرس "الثوري" اللواء مرتضى قرباني الى إطلاق تصريح، كشف حقيقة الفكر الذي يبحث عنه الحكم في إيران، عندما قال يوم الاثنين 9 ديسمبر 2019، "في حال ارتكبت إسرائيل أصغر خطأ تجاه إيران، سنسوي تل أبيب بالتراب انطلاقا من لبنان".

وبعيدا عن الكذب المفضوح في حديثه عن إسرائيل، التي وصلت يدها الى قلب العاصمة الإيرانية، وفتحت اسرار مفاعلها النووي، واغتالت عدد من قياداتها العسكرية في إيران، وتواصل عدوانها ضد مواقعها في سوريا، دون ان ترد بصاروخ واحد، لا هي مباشرة ولا أدواتها في لبنان والعراق، فجوهر التصريح للمسؤول الفارسي هو التطاول الصريح على السيادة اللبنانية، وكأنه يعلن، ان أي مساس بالنظام الفاسد الطائفي بهذا البلد سيفتح حربا تسوي لبنان بالأرض.

رسالة غاية الدلالة، وربما للمرة الأولى تقال بتلك "الوقاحة الفاضحة"، بأن "حزب الله" هو قاعدة فارسية عسكرية تستخدم لتنفيذ الأهداف الإيرانية، تصريح أحدث غضبا للمرة الأولى مع "حليف" حزب نصر الله وغطاءه "المسيحي"، فأعلن وزير الدفاع من تيار الرئيس ميشال عون، " إنه لأمر مؤسف وغير مقبول وتعد على سيادة لبنان، ولا يجوز أن تمس استقلالية القرار اللبناني بأي شكل من الأشكال".

كما أعلن عدد من القادة السياسيين اللبنانيين رفضهم الكلي لتلك الأقوال "العدوانية" ضد لبنان، لكن المفارقة أن يصمت كليا حزب حسن نصرالله وحليفه حركة أمل بزعامة نبيه بري، على تصريحات تمس جوهر السيادة اللبنانية، لم

يجرؤ أي مسؤول عربي يوما قولها، رغم كل الحضور العسكري الأمني لدول عربية فيه عبر سنوات مضت.

ربما باتت الأماني الفلسطينية قبل العربية، ان تقصف حكومة الكيان الإسرائيلي أي مواقع إيرانية علنا نصل الى "تسوية" الكيان بالأرض من أي بقعة كانت... ولكن بين الأماني والواقع مسافات ضوئية من بلد لا تمثل له إسرائيل "عدوا حقيقيا"، بل ولن يجرؤ أن يرفع يده عليها...

"خذوا الحكمة من أفواه المجانين"، مقولة قديمة قالها الأسبقون قد تكون نصيحة سياسية تترجم أهداف إيران وفقا لأقوال ذلك المسؤول في حرسها "الثوري"، بأن بلداننا لعربية مستهدفة لتكون قواعد تعيد أمجاد "الإمبراطورية الفارسية"، كما هي أطماع التركي رجب أردوغان.

ملاحظة: الفصائل وافقت على "شروط" عباس الانتخابية...الا يشكل ذلك مفتاحا لمعرفة ان كل تلك القوى تخدم استمرار التنفيذ الإسرائيلي لبقايا "اتفاق أوسلو"...بعض من تفكير بعيدا عن أكاذيب الادعاء بـ "المقاومة"!

تنويه خاص: البعض أصابه غضب من غياب العلم الفلسطيني في قاعة بمطار تركي عند استقبال قادة حماس لهنية، تلك أرض تركية قد لا تسمح قوانينها بذلك، لكم الملفت أنه لم يكن هناك مسؤولا تركيا في الاستقبال...هل من تفسير سياسي!

سيناريو البعض اللبناني..."نحن او الفوضى"!

كتب حسن عصفور/ 62 يوم على انطلاقة "الانتفاضة الشعبية" اللبنانية، نجحت في كسر مرتكزات أساسية في النظام السياسي، حكما وقوى، رغم معارك الأخيرة كي لا تهتز قواعد سيطرتها على المشهد، عبر "الطائفية والفساد".

#لبنان_ أنتفض، لتغيير معادلة الفساد السياسي العام، ولبناء نظام يستقيم وقدرة شعبه التي كانت علامة فارقة في المنطقة العربية، ميزته كثيرا عن محيطه، علما وحضارة، حضورا وعملا، وكأي حركة تغيير في العالم لم تسر بسلاسة ونعومة ولن تسير، ستجد مواجهة قوى "الفساد السياسي والطائفية" بكل مظاهرها وحتى

المرق الأخير، حفاظا على "مكتسباتها" التي سمحت لها بأن تتحكم في المسار الناظم لآلية حكم، لا يتوافق مع تطلعات شعب يريد تغييرا جوهريا لفتح باب بناء نظام بلا قيود كاذبة خادعة.

ومن أكاذيب قوى "الفساد السياسي – الطائفية"، ما ترددده بعض تلك القوى، ان مطلب بناء دولة مدنية هو حق مشروع لكنه "غير ممكن"، تحت مسوغات تشوبها كل دلائل رفض التغيير كونها ستكسر "قواعد تقاسم منتجات الفساد"، التي يمنحها مكتسبات لن تكون ضمن نظام غير طائفي علماني.

وفي التدقيق، ما هي صعوبة كسر الطائفية لو كانت تلك الأطراف تراه مطلبا محقا، ولو تم تنفيذ كل اقوال الإعلام العلنية لممثليها، اليس هي من يتحكم بكل الحضور التشريعي، ويمكنها صياغة مشروع دستور خلال اقل من شهر، ويتم التصويت عليه في شهر مضاف، لو أنها كانت تريد "لبنان بلا نظام طائفي"، كما تدعي.

لكن الحقيقة، ان الغالبية البرلمانية، هي من يرفض كسر "نظام التحاصص" ولها كل المصلحة في أن يبقى، وستقاتل بكل ما لها من قوة "شرعية" و"غير شرعية" كي لا يتم إحداث التغيير الثوري المطلوب.

وستتخذ "الفوضى" ونشرها أشكالا وسلاحا لها، لن تكون محصورة في محور أو تحالف تقليدي كما هو قائم، بل ستتداخل فيما بينها، لكن سيبقى ما يعرف بـ "تحالف الأزعر" هو أساس المخطط القادم تحت شعار "نحن أو الفوضى".

أطراف محور "نحن أو الفوضى"، بدأ في التصعيد السياسي والميداني في مناطق مختلفة من لبنان، عنوانها أن لا حكومة قادمة أي كانت النتائج عن الفراغ دون أن يكونوا طرفا، فيما يلتقي طرفا آخر مع ذات أصحاب هذا المخطط تحت شعار يبدو أكثر "طهرانية"، برفض تسمية سعد الحريري، ليس لكونه "خارج النظام السائد" بل ربما هو أحد اركانه، لكن رفضه المفاجئ بعد التوافق جاء بناء على "توجه أمريكي" كي تبقى حركة الفراغ السياسي، لفترة أطول علها تفرض "نظاما طائفيا عصريا"، فهي وبعض دول الغرب الأوروبي وكذا دولة الكيان الإسرائيلي ضد الغاء "الطائفية" السائد، باعتبارها سلاحا هاما يمكن استخدامه في أي وقت لتنفيذ المؤامرات.

"نحن أو الفوضى" هو السلاح السري للحفاظ على "نظام التقاسم الطائفي"، في مواجهة قوى الحل السياسي لصياغة النظام الجديد، ذلك هو المشهد الى حين سيكون به مهزوم قطعا ولكن هل من منتصر...تلك هي المسألة!

ملاحظة: الرئيس التركي أردوغان، كان أول المعترفين بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي في مايو 2005، وعلاقات بلده الاقتصادية معها تطورت من 450 مليون دولار 1996 ما قبله الى ما يفوق 5 مليار 2018 في زمنه...حقائق لتذكير فاقدي المنسوب الوطني!

تنويه خاص: تأويل تغريدة موسى أبو مرزوق حول القدس من أنصار فتح (م7) يثير السخرية حقا...الرجل ما طالب بانتخابات بلا القدس بل طالب بمرسوم الرئيس...البطولة مش هيك والناس عارفة البير وغطاه!

غزة وقائمة الأسماء "المسموح" تداولها!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن الثقافة الإنسانية بذاتها ستدرج على قائمة الفحص الأمني في بلدنا المنكوبة، بمرض فاق كل ما عرفته الأوطان، حيث باتت الضحالة العامة قدرا مفروضا في الحياة اليومية، تحت مظاهر لم تشهدها بقعة جغرافية على الكوكب الأرضي، شعب يعيش تحت الاحتلال، ما بين حكم محدود وسلطة متناثرة بين جهات ثلاث، واقع لم يكن سابقا له، وبالقطع لن يكون.

سلطات ثلاث تتبارى في كيفية "كسر" روح الشعب الفلسطيني كي تتمكن كل منها، او تتعاون ثلاثتهما، في التحكم المصيري بمستقبل الشعب والأرض، وترسم حدود الحالة الكيانية وفقا لما تريد تلك "الثلاث" مستفيدين بكل ما بات يشكل عناصر "ديمومة الانحدار العام".

وفي ظل سلوك فرض الإرهاب العام، وجد طرفي النكبة الانقسامية في بقايا الوطن، سبلا تسجل لهم كسوابق في سجل "غينيس الأسود"، حيث وجدت سلطة محمود عباس طريقة إرهاب "نوعية" باللجوء لقطع الراتب ومحاربة الانسان في مصدر حياته، برعاية دولة الاحتلال يمثل نادرة ظلامية شاذة كليا.

وفي قطاع غزة، والى جانب كل أساليب التحكم المتداولة، وجدت حماس شكلا مبتكرا لكي تضع كل فلسطيني غزي، تحت مجهرها الإرهابي، فخلال أسابيع استدعت عائلات للتحقيق حول مسميات مواليدها، بدأت بمسمى طفل بـ "محمود عباس"، تمينا باسم رئيس الحكم المحدود جدا في بعض بقايا الضفة المحتلة، ثم استدعت عائلة أخرى، أطلقت على مولدها اسم "محمد أشتية" تيمنا برئيس حكومة رام الله.

الموقف الأمني الحمساوي مثير جدا للسخرية قبل أي مسألة أخرى، فلو بدأت مطاردة حركة الأسماء فلن ينتهي منها كثيرون، أي حق لهذا الأمن بأن يتدخل في المسميات التي تختارها أسرة لطفلها، بعيدا عن هذا او ذاك، فقديما كانت أسر مسلمة، وفقا لظروف خاصة، تختار أسماء "غريبة" ومنها يهودية لكسر حالة "حسد" تعتقد أنها اصابت أطفالها.

عائلات فلسطينية اسمت أطفالها بأسماء قادة عالميين ليسوا مسلمين ابدا، لينين، ستالين، جيفارا، كاسترو، تقديرا واعجابا بتلك الشخصيات غير العربية وغير المسلمة- بل وغير المتدنية من حيث المبدأ، فيما كان اسم نهرو الزعيم الهندي (الهندوسي) حاضرا في بعض العائلات الفلسطينية، بل والغزية.

أن تصل حركة حماس الى ذلك المنطق من فرض خاص لمسمى المواليد فنحن امام ثقافة "شاذة" وطنيا واجتماعيا، تذكرنا بمسألة "الفحص الأمني" التي يلجا البعض لها عند التعيين والتوظيف، ويبدو أن أخر مبتكرات الحكم الحمساوي الإعجازي تلك الظاهرة.

وكي لا تتعرض العائلات الغزية لاحقا للمسائلة الأمنية، والخضوع لتحقيق خاص حول لما وكيف وما الهدف من هذا الاسم والمسمى، فلما لا تقوم أجهزة حماس الأمنية – التوعوية بتوزيع "كتاب أسود" بالأسماء المحرم استخدامها، أو اطلاقها على المواليد الجديد، وليت "أمراء المساجد" بصفتهم رعاة الحياة العامة في قطاع غزة، يتقدمون بقائمة لخير الأسماء التي تريح مسامع أجهزة الأمن والساسة كي يتم تداولها، علها تجلب "البركة" الى القطاع الذي باتت حالته غير ممكنة "التصنيف الإنساني".

متى تدرك "سلطة حماس الإسلاموية" في قطاع غزة أنها ليست القدر العام للشعب الفلسطيني، وأنها عمليا قدمت أسوء نماذج الحكم وإدارة الشأن العام، وأن فساد الثقافة ونشر كراهية الآخر يمثل "عيبا اجتماعيا"، يجب ان يعاد النظر كليا به، قبل أن يصبح خطرا وطنيا...

بعض مظاهر السلوك والممارسة أكثر سوادا وأثرها الضار عميقا...فحاذروا التغابي عما يزرع حقدا نتاجه غضب لا يكسره إرهاب!

ملاحظة: كم هو مثير للسخرية ان يتشدق رئيس "بقايا السلطة" محمود عباس بأنه يؤمن بالديمقراطية...صار بدها تعريف لـ "الديمقراطية العباسية المعاصرة"...ومن يستطيع له جائزة خاصة جدا...!

تنويه خاص: الى أبناء فلسطين كل بدينه ومعتقده ميلاد سعيد ومجيد على طريق انتظار ضوء طال انتظاره للفرح الوطني العام، وسلاما لروح شهداء الوطن!

غياب "الكتلة السياسية الحرجة" خدمة للانقسام!

كتب حسن عصفور/ جاهل كل من يعتقد، ان قطبي الأزمة السياسية الكبرى في فلسطين، لهما مصلحة مباشرة في الوصول الى وضع نهاية للمشهد الانقسامي، الذي انطلق عمليا منذ العام 2006، نتيجة انتخابات أفرزت "قطبية حكم وحكومة" دون تحديد واضح لقانون ينظم العلاقات بين طرفي "النظام السياس الجديد"، ما فتح الباب سريعا لانقلاب حركة حماس في يونيو 2007، برضا عملي من حركة فتح، رئيسا ومؤسسات، رغم "الضجيج" الكلامي الرافض، خاصة مع عدم القيام بأي فعل حقيقي، بل تسهيل كل قاطرة الانقلاب، بقرارات "غبية".

وخلال تلك السنوات الـ 13، وقعت اتفاقات كان لها ليس انهاء الانقسام فحسب، بل بناء نظام فلسطيني قادر أن يضع مواجهة العدو القومي على طريق سريع، بما هناك من مخزون كفاحي وتسليحي مؤثر، لكن المسألة لم تكن "رغبة" هذا الفصيل أو ذاك، بل خضوع لقوى محركة لاستمرار الانقلاب كحاضنة لبقاء

الانقسام، الذي بدأ يتجه وسريعا نحو "انفصال سياسي كامل"، بعيدا عما يقوله كل من طرفي الأزمة الكبرى.

وإن ارتضى الطرفان الرئيسيان في القوة الانقسامية – الانفصالية ذلك، كونه يمنح كل منها ما لها حصة وفق "القائم السياسي"، فإن غياب قوى فلسطينية مركزية تبتعد بمسافة كافية عن "فلك قطبي الأزمة"، كان عنصرا مؤثرا للمشهد الفلسطيني، ولعب دورا حاسما في تلك الاستمرارية.

في شهر سبتمبر (أيلول) 2019، تقدمت 8 قوى فلسطينية بمذكرة حول رؤيتها لإنهاء الانقسام الوطني، تلك المرة الأولى التي تتبعد تلك الفصائل عن أي من قطبي الأزمة، بل وتستثنيهما من أن يكونا جزءا منها، وثيقة حملت بعضا من رؤية سياسية وجدول زمني لتحقيق المصالحة وانهاء الانقسام.

والحق، ان المذكرة فتحت باب التفاؤل بوجود قوة فلسطينية قررت ان تعيد الاعتبار للكتلة السياسية الحرجة التي غابت، يمكنها أن تمثل عنصر توازن تنظيمي مع قطبي الأزمة، بل ورادع عملي لمواصلة "البلطجة السياسية" التي تمارس حفاضا على ما لهما على حساب ما لبقايا الوطن.

"الفصائل الثمانية"، توقف قطار حركتها عند تسليم - أرسال المذكرة لطرفي الأزمة، وانتظرت الرد، بعد الدراسة، دون تدقيق سياسي في ان حقيقة أن المعضلة تكمن في كلى الفصيلين، وليس غيرهما، ومنذ شهر سبتمبر وحتى تاريخه، لا تزال تنظر ردا، وستبقى سنوات مضافة لو لم يكن هاك معجزة قدرية" تزيل سلطتي الأمر الواقع" فاقدتي الشرعية الوطنية.

الفصائل الثمانية، كان لها أن تقود حركة شعبية في الضفة وقطاع غزة، وتقوم بعملية تعبئة عامة تحت ذات عنوان "الرؤية"، ويستفاد من تنوعها وانتشارها في المناطق المختلفة، ولا يمثل استفزازا أمنيا للسلطات الثلاث المتحكمة في المشهد الفلسطيني العام.

يبدو اننا امام غياب الثقة الذاتية في تكوين "الفصائل الثمانية" بأنها تستطيع ان تحرك طاقة المواجهة والفعل، وربما ان البعض منها، لا يملك قدرة "الاستقلالية"

للذهاب ابعد من توقيع مذكرة وتسليمها، لحسابات خاصة مالية أو ارتباطية بغطاء آخر.

مسؤولية "الفصائل الثمانية" باتت أكثر جرما بتواصلها في "لعبة الانتظار"، وأنها تمثل "غطاءا رسميا" للبعد الانقسامي، وموضوعيا ستكون "شريكا"، بشكل ما، في تنفيذ المؤامرة الأخطر، تهويد الضفة وفصل غزة".

هل تتحرك الفصائل وفقا لرؤيتها ووعدها، أم تغرق بعجز تبرره برفض فتح وحماس، وكأنها لا تعلم الرفض المسبق، وكان لها أن تكون "بديلا شعبيا" فاعلا...

يبدو أن سيف التآمر أسرع كثيرا من قدرة تلك المكونات الفصائلية على التفكير، ودون أن تهتز حقا عليها وغيرها فبردا وسلاما لتمرير حلم العدو القومي!

ملاحظة وتنويه خاص: ليس أكثر إهانة سياسية من يصل الأمر بحركة فتح طليعة الثورة الفلسطينية المعاصرة وعامود الخيمة الوطنية، ان تطلب "ترخيصا" من امن حركة حماس لتحتفل بذكرى الانطلاقة، التي كانت يوما للثورة وليس لفتح وحدها...

الى روح شهداء الثورة وفي الطليعة منهم شهداء فتح، وزعيمهم الخالد ياسر عرفات نقول سلاما لكم، وخيرا أنكم لستم شهودا على لحظة خارج التاريخ بأن تتسول وتتوسل "أم الجماهير" احتفالا من فصيل!

فاسد ومنبوذ...ولكن!

كتب حسن عصفور/ من يتابع حركة رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، نتنياهو، يعتقد انه أحد قادة العصر السياسيين الذي يتحكم في مسار الزمن، قادر أن يحيل دفة السياسة العالمية – الإقليمية وفقا لما يريد هواه الخاص، وهو في الواقع، شخصية مصابة بكل أمراض الغطرسة، مخترع للكذب، وليس بكاذب فقط، يبحث عن "أسطورة زائفة"، بأنه "ملك إسرائيل" المعاصر.

كان له أن يحقق حلمه بانه "الملك"، لولا فضائح الفساد التي غطته وعائلته، فما قدمه لدولة الكيان من ترسيخ عنصريتها ومشروعها "التهويدي" فاق كل من سبقه من حكام لهذا الكيان، ويرى في نفسه منقذه من "خطيئة اتفاق أوسلو"، الذي وقعه رابين مع الخالد ياسر عرفات، حيث قاد أوسع مظاهرات ضد رابين والاتفاق في صيف 1995 حتى تمكن اليمين الإرهابي من اغتيال رابين نوفمبر 1995، ما فتح الطريق واسعا لتنفيذ "الحلم الصهيوني"، ليس بترسيخ مشروعهم فقط، بل بتدمير المشروع الوطني الفلسطيني.

نتنياهو، تحول من "حلم ملك" الى "شاهد ملك" على ما ينتظره مصيرا منطقيا لفاسد وكاذب، وقاتل، تفنن في الهروب من كل ما لحق به سابقا، تحت خيمة يمينية فاشية، قدمت له "الحماية الممكنة" الى حين.

نتنياهو، سقط والى غير رجعة، ولم يقف الأمر عند حدود تهم فساد بل هناك حالة نبذ سياسية تتبلور دوليا، ربما هي المرة الأولى التي تواجه رئيس حكومة إسرائيلية، عندما اعتذرت بريطانيا عن استقباله، ورفض الرئيس الفرنسي ماكرون والمستشارة الألمانية ميركل اللقاء به، رغم حساسية الموقف الألماني المصاب بـ"عقدة المحرقة"، ما يكشف مدى النفور العام من شخصية كريهة سياسيا.

عزلة نتنياهو، تتسع داخليا ودوليا، ولكن المفارقة، ان ذلك لا ينعكس على المشهد الرسمي الفلسطيني ولا العربي، حيث أعلن رئيس سلطة الحكم الذاتي قبل أيام في تصريحات لوسائل إعلام عبرية، انه طلب لقاء نتنياهو أكثر من 20 مرة ولكنه رفض، فيما تجد بعض "الرسميين العرب" و"إعلاميين أو رجال مال" يبحثون وسيلة لمد "الوصل" معه.

في ظروف سياسية فلسطينية مختلفة، كان يمكن ان يكون المشهد الراهن – الأزمة في الكيان الإسرائيلي قوة دفع هائلة للفعل ومحاصرة العدوانية والعنصرية، وكان لها أن لا تقف عند حدود فساد حاكم، بل تتطور لتعزيز حصاره وحصار حكومته بل ودولة الكيان ذاتها، كما كان يوما في زمن "النهوض العام" لحركة الثورة الفلسطينية التي أنجبت قرارا للجمعية العامة رقم 3379 عام 1975، باعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية، قرار كان له أن

يحيل إسرائيل الى جنوب أفريقيا العنصرية، لولا استغلال أمريكا لأحداث ما بعد 1991، وفرض مؤتمر مدريد حيث اشترطت حكومة تل أبيب الغاء القرار للمشاركة، وصوتت الأمم المتحدة في ديسمبر 1991على قرار 86/46 الذي الغى القرار 3379.

المنبوذ والفاسد، نتنياهو لم يعد أمامه زمن سياسي، فقد سقط وربما الى الأبد، لكنه ترك ما سيقوله مناصريه دوما، بأنه نجح في تحقيق كثيرا من "الحلم الصهيوني" وزرع أسس منع قيام دولة فلسطينية الى زمن قد يطول، وعمل على بلورة مشروع "الانفصالية الفلسطينية" بديلا عن "الكيانية الموحدة".

ملاحظة وتنويه خاص: رحل أحمد عبد الرحمن، سياسي فلسطيني بامتياز، قلمه لم ينحز يوما لغير القضية الوطنية، رمزا للإعلام الثوري الفلسطيني، شخصية لم تغدر صديقا، خال من "الحقد والكراهية"...رحل وترك لمن حاول حصاره بحقده أن يمارس هوايته الى حين...

أحمد سلاما لروحك يا صديق، ولا تنسى سلاما لروح الخالد وللصديق الذي كان حاضرا معنا دوما الفتى ماجد...

قرار المحكمة الجنائية هل يعيد تصويب المسار الوطني؟!

كتب حسن عصفور/ لحظة سياسية تبدو فارقة جدا، أن يأتي قرار بنسودا المدعية العام للمحكمة الجنائية الدولية بفتح باب التحقيق بجرائم دولة الكيان الإسرائيلي، في ظل مشهد فلسطيني سوداوي كما لم يكن يوما منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية، وتحديدا بعد معركة الكرامة 1968، رغم كل ما مر من نكسات ومطبات ومواجهات وعشرات ألاف الشهداء، تقدمهم كوكبة من القادة صانعي "المجد الثوري" الحديث ورمز الوطن والخالد ياسر عرفات، ومئات ألاف من جرحى ومصابين إصابات لا علاج لها، وآلاف من أسرى الحرية.

نقطة ضوء فارقة حضرت، بعد أن تنازلت "الرسمية الفلسطينية" وتحت التهديد الأمريكي – الإسرائيلي بغير حق، عن حق لم يكن ملكية خاصة، سجله تقرير

غولدستون 2009، حول جرائم حرب الكيان في قطاع غزة بعد حرب عدوانية 2008، كان له أن يرسل قيادة الطغمة الحاكمة المدنيين والعسكريين الى مصير معتم، ويمثل فرصة تاريخية لفتح باب الجرائم، لكن كان ما كان. وذهبت الفرصة ...

دون بحث في ملفات "غوغل" عن لما وكيف بخصوص تقرير ذهب، فجوهره لم يذهب، يجب العمل فورا لتحريك كل الطاقات الوطنية لصناعة مسار جديد يعيد الاعتبار للحق الفلسطيني، وفتح كل السبل أمام ان يصبح الادعاء حقيقة سياسية – قانونية تلاحق العدو القومي للشعب الفلسطيني.

وبداية، يجب تفعيل كل المؤسسة الفلسطينية، رسميا وشعبيا ليصبح القرار النقطة الأولى على جدول أعمالنا الوطني، وأن يعاد الاعتبار لتشكيل اللجان الخاصة، تكوينا وتفعيلا لتتناسب والمرحلة القادمة، بعيدا عن أي نظرة حزبية – فئوية، وأن تعقد اللقاءات بين الضفة والقطاع، وترسيم محددات يصبح معها المواطن الفلسطيني مدع عام ومحقق بذاته، فلا يخلو بيت فلسطيني دون تعرضه لجريمة حرب مباشرة أو غير مباشرة.

القرار الأممي الجديد، فرصة تاريخية ليس لملاحقة المجرم الذي هرب طويلا من المساءلة القانونية عن جرائم حرب منذ العام 1948، جرائم لم تكن تحتاج لتحقيق أو مدع، هو من وثقها تصويرا ونشرها لترهيب، قرار يفتح بابا جديدا لإعادة ترتيب أولويات الجدول الوطني، بما يتفق مع ما يجب القيام به خدمة للقرار الذي يحتاج جهدا مختلفا كليا عما سبق.

إعادة ترتيب أوليات الجدول الوطني السياسي تبدأ من النقطة التي فتحها قادة الكيان ورأس الحية أمريكا، بأن فلسطين ليست دولة ولا يحق لها التوقيع على اتفاقية روما، مسألة يجب أن تحفز الرئيس محمود عباس، بصفته مالك القرار وحده لا شريك له، ليعلن رسميا قيام دولة فلسطين على أراضي فلسطينية حددها القرار الأممي لعام 2012 عبر قرار 19 /67.

خطوة سيكون لها أثر سياسي كبير، لا تحتاج لأي اعترافات جديدة، فلها من الاعترافات ما يفوق دولة الكيان، لكنه قرار سيحدث "ثورة سياسية" وطنية وإقليمية ودولية، وسيدفع بالكيان وحكومته الى خيارات كلها سيكون "علقما

سياسيا" عليه، سواء بإعادة ترسيم الاحتلال للمناطق كافة، او الدخول في مواجهة دولية جديدة مع أي قرار بضم أراض فلسطينية وشرعنة الاستيطان.

قرار سيمنح الفلسطيني قوة ثورية جديدة، بعد أن فقد الكثير منها، بل ربما لم يعد منها سوى "ركام"، في مسراب الانقسام والتخوين المتبادل، ومحاولة حماس "خطف غزة" مجددا لقيام "دولتها" بتشجيع صريح من تحالف الشر السياسي "الأمريكي – الإسرائيلي – التركي والقطري"، والجماعة الإرهابية المعروفة إعلاميا بمسمى "الإخوان المسلمين".

اعلان دولة فلسطين فورا، هو الخطوة الأولى للسير قدما بثقة سياسية، اعلان يعيد التفكير كليا بكل الخطوات التي تلي ذلك، ويفرض تشكيل برلمان للدولة ينتخب حكومتها ورئيسها، لتقرير رؤي استراتيجية جديدة للحركة الوطنية في عهد جديد.

برلمان أساسه المجلس المركزي والتشريعي "المنحل بشكل غير قانوني"، يمثل حراكا لتجديد شرعية سياسة بقرار وطني يكسر كل "المحرمات"، التي حاولت دولة الكيان ترسميها على عقل البعض الفلسطيني.

ومن البديهي جدا، مع الإعلان اعتبار "وثيقة الاعتراف المتبادل" لاغية بحكم انتهاء أجلها السياسي منذ زمن...

قرار دولي أثره السياسي يفوق كثيرا بعده القانوني...فهل ندرك ونعمل؟!

ملاحظة: حركة الدعم المتجدد لوكالة الأونروا وآخرها من سويسرا صفعة سياسية هامة للعصابة الأمريكية – الإسرائيلية...لو أدرك البعض الفلسطيني كم أن فلسطين قوية لكانوا غيرهم!

تنويه خاص: "تحالف الأزعر" في لبنان فرض شخصية بقوة الأغلبية العددية، قد يكون حقا شكليا، لكن لو انقلب الحال وكان غير ذلك، كيف سيكون ردهم خاصة "الثنائي الشيعي"...المنطق ليس انتقائي...مش هيك!

ما بعد "قمة كوالالمبور"...الانتخابات باتت ضرورة لحماس!

كتب حسن عصفور/ تطورات متسارعة، قد لا تكون ضمن حسابات قيادة حركة فتح، التي صادقت بدون أي تدقيق سياسي في طلب الرئيس محمود عباس بإجراء الانتخابات، معتقدة بأنها قد تربك "خصمها" حركة حماس، وتشرع في بلورة قرارات تعزز مواقفها بعد تعطيل "القانون الأساسي" وحل المجلس التشريعي، باستخدام "محكمة دستورية" هي ذاتها تفتقد "الدستورية".

لم تكن "شروط" الرئيس عباس عائقا أمام موافقة حماس، والتي حاولت ان تبدو وكأنها "تنازلت كرمال الشعب" عبر قائمة طويلة، والحقيقة هي غير ذلك تماما، وربما "الصدفة السياسية"، أو " اللا ذكاء السياسي" لقيادة حماس ما كشف جوهر موقفها، بأنها الساعية بقوة لإجراء الانتخابات "التشريعية" ودون الرئاسية، فلا يهمها ذلك ابدا، ولو أعلن الرئيس عباس مرسوما دونها ستوافق حماس وأيضا ضمن مسلسل "كرمال الشعب".

فجأة، وبعد خروج رئيس حركة حماس اسماعيل هنية الى الخارج ولقائه الرئيس التركي وأمير قطر، ومهاتفة الأخير للرئيس ترامب، تحول المشهد من حال الى حال، حيث بدأت حماس تستعجل بشدة اصدار المرسوم الرئاسي، دون انتظار موافقة إسرائيلية على الانتخابات في القدس، وكأنها تضيف مكانة العاصمة التاريخية القدس الى قائمة "هداية كرمال الشعب".

الحقيقة، ان بداية نقاش المسالة بين المرسوم وانتظار الموقف الإسرائيلي، كاد أن يبدو موقف حماس محقا من الناحية الشكلية، وهناك من ايد ذلك، اعتقادا بأن صدور المرسوم لا يحمل معنى اجراء الانتخابات دون القدس، بقدر ما هي عملية تقنية، ولكن، ومع تطورات المشهد السياسي، وزيارة وفد حماس الى تركسا وقطر، واستئذان الرئيس الأمريكي بمشاركتها في "قمة كوالالمبور" بماليزيا، بكل ما تحمل من أبعاد تهز أركان التمثيل الوطني، اصبح الموقف الحمساوي ليس قضية "فنية" من يسبق من، بل كشف أن هناك من يعمل على تمرير مخطط سياسي يهز أركان "المشروعية الوطنية" ويفتح الباب واسعا أمام أخطر عملية انفصال في القضية الفلسطينية لخدمة المشروع الصهيوني التهويدي.

ناقوس الخطر العلني، بدأ مع موافقة أمريكا على بناء المشفى شمال قطاع غزة، كرسالة سياسية لما سيكون عليه الأمر وفقا لسلوك حماس توافقا مع الخطة الترامبية، مع توسيع مفهوم "التفاهمات" بينها وإسرائيل لتؤسس لـ "كيان غزي خاص"، عبر توسيع حدود قطاع غزة بحريا وبناء جزيرة صناعية لتصبح الممر الجوي والبحري بين القطاع والخارج، وتعزيز بناء الخدمة الاقتصادية المشتركة بين إسرائيل و"الكيان الغزي الخاص".

مشاركة حماس في قمة دولية وتجاهل دولة فلسطين ومنظمة التحرير، يمثل التنفيذ "الرسمي" الأول لخطة ترامب، ليس بقيام "كيان غزة الخاص" بل باستبدال شكل التمثيل الفلسطيني ليتناسب وجوهر خطته، بحيث تكون حماس ممثلة لـ "الكيان الغزي"، وبقايا السلطة يتم التعامل معها بصفتها أداة تنفيذية لـ "كينونات بالضفة" ضمن حكم ذاتي في حدود 40% من الضفة الغربية وبعض ضواحي القدس.

حسابات السياسة الوطنية يجب أن تتغير جذريا، فما كان قبل موافقة أمريكا على اشتراك حماس بالقمة المشبوهة في العاصمة الماليزية شيء وما بعدها شيء آخر تماما، حيث "المؤامرة" التي تستهدف القضية الوطنية لم تعد سرية ابدا، بل لم تعد تختفي وراء نقاب للتمويه، معتقدين ان هشاشة وضع السلطة في رام الله، والضعف العام لحركة فتح وما بها من انقسام حقيقي، بل وتيه سياسي، يشكل فرصة تاريخية لتمرير الصفقة الأمريكية في جانبها الغزي، بانتظار فرضها عمليا في الضفة، بعد ان بدأت بتهويد القدس.

الحاح حماس على اصدار المرسوم ليس بحثا عن تجديد شرعية وطنية، ولا بحثا عن إعادة دورة "الحياة الديمقراطية" في فلسطين، بل هي قاطرة تجديد شرعيتها لقيادة الانفصال الذي بات يطرق قطاع غزة بقوة عبر مشفى الشمال الأمريكي، مستخدمة المجلس التشريعي الجديد، وهي تدرك يقينا انه لن يفتح الباب لحكومة وحدة سياسية، بل انها سيكون ذريعتها لإعلان "انفصالها الشرعي".

تصريحات القطري حمد بن جاسم "المفاجئة" حول توقيت الصفقة الأمريكية، والسماح الأمريكي لحركة حماس المشاركة في قمة كوالالمبور بديلا عن المثل

الشرعي الفلسطيني هي الرسائل التي يجب أن تقف أمامها القوى الوطنية كافة وليس حركة فتح بكل مكوناتها فقط، ولا خيار وسط.

الانتخابات القادمة لن تكون وطنية أي كان غلافها...الانتخابات القادمة هي الحلقة الأخطر نحو انفصال كياني بات منظورا...فتح دون غيرها من يتحمل مسؤولية ما سيكون...تحدي وطني سيقلب الطاولة على مؤامرة أم شراكة ذيلية لقيادة حماس ورئاستها للكيان الغزي المستقل...

ملاحظة: لماذا تصمت "الشرعية الفلسطينية" على محاولات قطر وتركيا وماليزيا العلنية لتنصيب حماس ممثلا شرعيا موازيا رسميا بغطاء أمريكي...هل هو خوف أم ضعف...أي الخيارين سيكون نهاية مرحلة وبداية غيرها...فلا مكان للضعفاء – الجبناء!

تنويه خاص: حسنا أن تبادر الجامعة العربية لعقد وزاري طارئ لبحث قرار البرازيل نقل سفارتها الى القدس...الجدية ليس فيما سيقال بل فيما سيتم فعله...خطوة عملية واحدة خير من "طن حكي"..عفكرة مش لحالها!

"مبادرة أوروبية" ونوام "الرسمية الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ خلافا للمشهد "الانتكاسي" العام، يبرز وزير خارجية لوكسمبورغ جان أسبورن ليقود حركة خاصة نحو الاعتراف بدولة فلسطينية من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

الوزير أسبورن، انتفض عملا وليس قولا، كما هم "عجائز النكبة" في رام الله وغزة، ردا على الموقف الأمريكي لشرعنة غير الشرعي من احتلال إسرائيلي في الضفة والقدس، واتجه لصياغة خطوة عملية تعيد ترتيب المشهد السياسي، مستفيدا من لقاء وزاري أوربي.

مبادرة الوزير اللكسمبورغي، تشكل خطوة سياسية هامة لتعزيز الموقف العام، خاصة في ظل مسلسل الانتكاسات التي واجهت الديبلوماسية الفلسطينية في الآونة الأخيرة، حيث تجرأت دول عدة للتصويت لصالح دولة الكيان خلافا

لموقفها التقليدي، الى جانب الخسارة الكبيرة في انتقال البرازيل، أحد أهم دول أمريكا اللاتينية من الصف الفلسطيني الى المقابل المعادي، ولم تتحرك "الرسمية الفلسطينية" بخطوات حقيقية لدراسة كيفية مواجهة تلك "الردة السياسية".

كان الاعتقاد، ان تستفيد "الرسمية الفلسطينية" من مبادرة الوزير أسبورن وتبدأ حركة واسعة عبر سفارات فلسطين أولا، ومكاتب التمثيل لجامعة الدول العربية المنتشرة، مع تحريض كل السفارات العربية في الدول الأوروبية للقيام بعملية ضغط إيجابي لصالح المبادرة، وربطها بالمصالح المتبادلة.

كان أكثر أهمية ان تمنح "الرسمية الفلسطينية" لهذا التحرك وقتا بدلا من "تهديدات فارغة"، لم يعد يسمع لها، خاصة بعد اكتشاف عجزها الكلي عن تنفيذ خطوة عملية واحدة من قرارات الاشتباك السياسي وفك الارتباط مع دولة العدو القومي، لذا فإن حكومة نتنياهو لا تدير بالا لكل ما يخرج من مقر "المقاطعة"، وكذلك من فصائل الكلام في قطاع غزة.

مبادرة الوزير اللكسبمورغي، أجبر حكومة الكيان، ان تحرك سفاراتها في الدول الأوروبية كافة، من أجل احباط مبادرة الاعتراف الجمعي بدولة فلسطين، كونها تدرك تماما القيمة التاريخية لتلك المبادرة السياسية، وما سيكون لها أثرا في حصار المشروع التهويدي.

مقابل نشاط سفارات دولة الاحتلال، تعيش الحركة الرسمية الفلسطينية في حالة "تيه سياسي" فريد، حيث تنشغل قيادة سلطة رام الله بما هو غير المطلوب، تبحث كيفية "تمجيد" رئيسها أغان وفعاليات، وغياب كلي عن أي مواجهة مع المحتلين، وفتح الطرق لتنفيذ مرتكزات مشروعه، فيما تنشغل حماس وتحالفها السياسي في ترسيخ مشروع "امارة غزة" لتحقيق "حلم إخواني" بتأسيس كيان ما في منطقة ما يوما ما.

الوقت لم ينته بعد، حيث قوة مبادرة الاعتراف بدولة فلسطين تبقى حاضرة على جدول الأعمال، ما يفترض حراكا رسميا فلسطينيا عربيا، يتم رسم مساره بين المصالح الاقتصادية والضرورة السياسية، خاصة وأن الدول الأوروبية ترتبط بعلاقات اقتصادية هامة جدا مع الدول العربية، فلو تم دراسة ربط "المصالح

الاقتصادية بالمنافع السياسية" لقفزت المبادرة خطوات كبيرة جدا، ويمكن ان تصبح حقيقة سياسية وليس مبادرة فردية.

لكن، هذا يتطلب أن تغادر الرسمية الفلسطينية بلادتها غير المسبوقة، وتتذكر أن عليها واجبا بحكم ما تدعي تمثيله، خاصة بعد أن تجاهلت طلب ذلك من اللقاء الوزاري العربي المنعقد قبل أيام في القاهرة، مسألة في منتهى الأهمية لم تجد لها مكانا في جدول أعمال وزير سلطة رام الله ليعرضها في لقاء رسمي عربي.

ليس مطلوبا أن يعلن رئيس سلطة رام الله "حربا شاملة" ضد إسرائيل، فالقدرة معلومة والرغبة معروفة أكثر، ولكن بدلا من التهديدات الفارغة، التي لم تعد تثير حتى وسائل الإعلام، كونها فارغة بالجملة، ليطالب أدواته بحث سبل تعزيز مبادرة الوزير أسبورن، بكل سبل ممكنة ومتاحة..

هل مثل هذا القرار صعب التنفيذ، أم أن هناك جهات عليا غير منظورة تضع "فيتو" لأي حراك سياسي داعم لتلك المبادرة...وهل من لا يجرؤ على ذلك يمكنه ان يهدد حكومة نتنياهو أو حتى "حكومة حماس"!

ملاحظة: بدأ قائد حماس التهيئة لمرحلة ما بعد "إمارة غزة" عبر جولة لدول عربية وأجنبية...جولة ليست من سمات رئيس فصيل سياسي بل هي لـ "رئيس كيان سياسي"...مبروك لتنفيذية عباس!

تنويه خاص: جميل ان تسمع أحد أدوات إيران في العراق وهو يهدد إسرائيل بتلقينها درسا لن تنساه...طرافة التهديدات انها جاءت بعد مجزرة ضد ثوار العراق...!

مسيرات وصواريخ قاطرة "الاستقلال الغزي"!

كتب حسن عصفور/ لم تعد أوساط حركة حماس تخجل من كشف بعض أهدافها السياسية للمستقبل، الذي لم يعد به كثيرا من "الأسرار"، وما هي محطتها الرئيسية التي باتت أقرب مما يعتقد بعض "النائمون".

فتحت حركة حماس، سوق عكاظ "ها" السياسي لعرض هدفها المباشر، نحو إقامة "دولة غزة" ذات الطابع الاستقلالي، وما تتقدم به كوادرها ليس سوى مقدمة ضرورية لترسيخ الفكرة في "الذهن المجتمعي"، لتصبح واقعا بين قائم ومأمول، وكل ما يقال غير ذلك ليس سوى تضليل في تضليل.

من حيث المبدأ، نجحت حماس ان تضع مسألة "دولة غزة"، كأحد أولويات الجدل الفلسطيني، دون أن تقف كثيرا عند الغالبية الرافضة له، بل والمشككة كليا في انه هدف غير وطني، يعمل لصالح المشروع التهويدي، لكن خبرتها منذ تأسيسها تقود الى أن الظروف تسير لخدمة ما تريد، منذ الإعلان الرسمي لولادتها كحركة عسكرية خاصة بجماعة الإخوان المسلمين، بعد انطلاقة الانتفاضة الوطنية الكبرى في 8 ديسمبر 1987 (كما اليوم)، كحركة موازية لمنظمة التحرير على امل وراثتها.

ولم يكن في حينه ما يشير الى قدرة حماس لتحقيق الهدف الذي يعتبر "مشبوها كليا"، خاصة وانه كان هدفا إسرائيليا، ولبعض الرسميات العربية في الخلاص من المنظمة أو خلق بديل مواز للتشكيك بتمثيلها الوطني، لكن قيادة الجماعة الإخوانية لم تتأثر بما يقال، وسارت في طريق بناء التمثيل المواز، مع تقديم كل دعم لها من أطراف معادية لمنظمة التحرير وكارهة للثورة الفلسطينية، حتى جاء اتفاق أوسلو، لتجد قوى عربية وأطراف يمينية يهودية في حماس مخلبا هاما ضد منظمة التحرير والاتفاق والسلطة الوطنية، ولم تخيب ظنهم.

حماس، بعد ان حققت حلما بفوز انتخابي 2006، ووضع قدما نحو تحقيق حلمها لإقامة "أول سلطة إخوانية" فوق أرض فلسطينية، تبدأ في عام 2019، وعلى أبواب تطوير "الحالة الغزية" الى خطوة جديدة ستبدأ بتنفيذها بعد انتخابات 2020، فأخذت تمهد لها سياسيا عبر ترويج كادرها وبعض من مسؤوليها، الى فكرة "دولة غزة".

ولأجل ذلك تعمل قيادة حماس على بقاء "الجبهة الغزية" ساخنة مع دولة الكيان، تمهيدا للتوصل الى "تهدئة أمنية طويلة" تقود الى ترسيخ "دولة غزة"، وتلك مسألة لم تعد بحاجة الى "إثبات سياسي"، فكل مؤشراتها ناطقة صراحة بحقيقتها، ولذلك، فحماس وعبر بعض "فصائلها" حريصة جدا على استمرار مسيرات كسر الحصار الأسبوعية، ومعها بين حين وآخر حركة إطلاق صاروخي، بلا مناسبة أمنية سوى التذكير بما لديها من قوة تتطلب من حكومة إسرائيل التعاطي "الإيجابي" معها.

المسيرات الأسبوعية والصواريخ المنفلتة، ليس لعبة هواة، بل هي جزء عملي من "مفاوضات التهدئة"، التي تدور بين حماس وحدها ودولة الكيان، عبر وسطاء عدة، والنتيجة الموضوعية لذلك هو "دولة غزة" تحت السيادة الأمنية الإسرائيلية العامة، لها بعد "استقلالي نسبي"، كجزء من تنفيذ المشروع التهويدي العام.

نفي قيادات حماس لمفاوضات "التهدئة طويلة الأمد"، تكذبها تصريحات قادة دولة الكيان، وخاصة نتنياهو، الذي يتعرض لحملة رافضة لما يقوم به، ليس معارضة للهدف بل رفضا للشخص حيث يحاول تحسين شروط بقائه في المشهد السياسي، مستفيدا من "الطمع السياسي" لحماس.

ربما سيجبر الرئيس محمود عباس لتنفيذ الجزء الثاني من مؤامرة الانفصال الغزي، التي انطلقت عام 2006، ويجري الانتخابات البرلمانية 2020، مع وعد بأن لا يكون انتخابات رئاسية، فهي ليست الهدف، ولكن هل تستمر حركة فتح بالفرجة السياسية على نهاية المشروع الوطني، الذي دفعت هي وقوى الثورة ألافا من الشهداء ومئات آلاف من الجرحى، وحققت مكاسب تاريخية منذ انطلاقة الثورة المعاصرة.

هل تسلم فتح بكتابة نهاية لتاريخها لإرضاء فرد لم يعد يقيم وزنا للقضية الوطنية، بل كان عنصرا مركزيا في تحقيق "الحلم الإخواني"، لتكتمل المعادلة من "خطف غزة الى تأسيس دولة غزة".

المعركة ليس مع ما تريد حماس، فكله أصبح شفافا جدا، بل ما تريده فتح...صحوة وطنية ام نوم الى غير رجعة!

ملاحظة: كما اليوم 8 ديسمبر 1987 انطلقت أحد اهم معارك الشعب الفلسطيني، الانتفاضة الوطنية الكبرى، لعبت دورا تاريخيا لفتح باب تأسيس الكيانية الفلسطينية قبل التآمر عليها لكسر مسارها...انتفاضة أحالت دولة العدو الى مطلوب للعدالة...الهدف لا زال رغم نتوءات الخيانة.

تنويه خاص: كلما تزداد التهديدات المحلية برد عاصف على دولة الكيان في حال استمرت بكذا وكذا فإعلم أنها "كود سري" لتواصل ما بدأت وهي آمنة...اللي "بيكبر حجره ما بيضرب" هيك قالت العرب!

"مشعل" كلمة سر تأخير المرسوم الانتخابي!

كتب حسن عصفور/ وكأن المعركة الكبرى التي باتت تهيمن على "المشهد الفلسطيني"، هل يصدر الرئيس محمود عباس مرسومه الانتخابي، يعلنه أم لا يعلنه قبل القرار الإسرائيلي حول انتخابات القدس، أم يبقيه كـ "ورقة غامضة" الاستخدام، وفقا لمسار تطور الأحداث حسب ما يراه مناسبا لمعركته السياسية الخاصة.

تصر حركة حماس، ان يعلن الرئيس عباس مرسومه فورا، باعتبارها باتت على عتبة تحقيق تكملة حلمها الخاص في إنشاء "الكيان الإسلاموي الأول" فوق أرض فلسطين، على أي جزء يسمح لها اقامته، دون أي شروط مسبقة لذلك، فهي #جاهزة منذ نهاية عام 2006 لتلك المساومة السياسية "الرخيصة" خلال لقاء بين وفد قاده وزير خارجية حكومتها في حينه محمود الزهار مع وفد أوروبي في جنيف، وتم مناقشة المستقبل السياسي.

حماس تريد مرسوما بلا انتظار، للرد الإسرائيلي حول انتخابات القدس، وهي كفيلة بعد الإصدار أن تفرض على سلطات الكيان قبوله والرضوخ للطلب الفلسطيني، دون أن تحدد كيف لها أن تقوم بعملية "الفرض" تلك، ولكن لنعتبر أنها تملك من عناصر "القوة السرية" ما يجبر قادة الكيان على الموافقة.

فيما ترى قوى أخرى، أن بالإمكان اصدار المرسوم الانتخابي دون انتظار، وتصبح المعركة سياسية مع حكومة الاحتلال، حول الحق الفلسطيني بالانتخابات باعتبارها "ضرورة ديمقراطية"، رغم انها تدرك يقينا أن تعبير الديمقراطية لا علاقة له بالحقيقة السياسية، في ظل "تحالف إرهابي سري" بين سلطات ثلاث في الأراضي المحتلة، وغياب أي ملمح جدي للمسألة الديمقراطية، ومن الشواهد مئات أمثلة وليس عشرات...

الرئيس عباس، له "حسبة خاصة جدا"، يناور بها وفقا للموسيقى الإسرائيلية أولا، وللوضع الفتحاوي ثانيا، حيث بات الأكثر تدهورا منذ تم تنصيبه رئيسا للسلطة وحركة فتح، صراع لم يعد سريا ابدا بين قيادات تياره، الى جانب الإشكال المعروف مع تيار الإصلاح بقيادة دحلان.

ويبدو أن المشكلة الحقيقي في مسألة الإصدار تتعلق بالانتخابات الرئاسية ذاتها، ما قد يفتح مبكرا جدا وبعيدا عن الانتخابات التشريعية "حرب الرئاسة"، والاستعداد لمعركتها لتصبح هي الأبرز فلسطينيا، خاصة وأن معلومات الرئيس عباس أنها لن تكون "معركة" سلسلة كما سبق عام 2005 حيث فاز بيسر وبلا مجهود يذكر.

انتخابات الرئاسة يبدو أنها هي المعطل حتى تاريخه، خاصة بعد أن بات واضحا نشاط حركة حماس والاستعداد بكل قوتها للمشاركة المباشرة في خوضها عبر رئيس مكتبها السياسي السابق خالد مشعل، وبدأت عمليا معركة الترشيح من "اللقاء الإسلاموي" في كوالالمبور، عندما تواجد مشعل دون أن يكون عضوا في وفد الحركة الرسمي، وكأنه "ضيف شرف" اللقاء بدعم صريح من قطر وتركيا وتحضير المسرح له للمستقبل القادم كـ"رئيس محتمل".

أجهزة عباس الأمنية تعلم مخطط "#مشعل_رئيسا"، وتعلم يقينا، أن اليوم التالي لصدور المرسوم ستبدأ حرب حماس على معركة الرئاسة وتفتح مسارا خاصا بها، وسيكون عنوانها "#المجاهد_خالد_مشعل_للرئاسة"...حرب سياسية من نوع خاص ستفرضها لو أعلن الرئيس مرسوم انتخابات رئاسة سلطة الحكم المحدود.

وبالطبع لا يغيب عن بال الرئيس عباس وقيادات فتحاوية، ان القيادي الأسير مروان البرغوثي ليس بعيدا عن التفكير بحقه في الترشح للانتخابات الرئاسية كجزء من حملته نحو الحرية، رغم انه ليس العقبة الأهم أمام تأخير المرسوم الرئاسي.

معركة عباس ليس مع ترشح مروان، فهو يملك أوراقا لمنعه من ذلك، حقا او باطلا، لكنه يدرك جيدا مغزى الضغط الحمساوي على اصدار المرسوم...وعله يبحث عن مساومة لمعادلة انتخابية جديدة، تبدأ بمرسوم الانتخابات التشريعية أولا، وبعد اتمامها يمكن بحث الانتخابات الرئاسية، أي فك ارتباط المرسوم الموحد.

تلك المعادلة التي قد تفرج سراح المرسوم "الحائر"، دونه قد لا يرى النور وليته لا يراه ...!

ملاحظة: مشهد هروب نتنياهو من "صاروخ غزي" احاله سخرية في مختلف وسائل الإعلام المحلية والعبرية والأهم العالمية...صورته مهرولا باتت وشما...

تنويه خاص: مهم جدا ان يعود إعلام السلطة الرسمية على نشر تصريح وزيرة "الثقافة" الإسرائيلية العنصري جدا حول أنهم لن يسمحوا لـ "يهود بخارى" قيادة الليكود...من لا يحتمل يهوديا آخر شريكا له هل يمكن أن يقبل فلسطينيا...ليتهم ينشطون!

معادلة غزة الجديدة ... "كيان مقابل تهدئة"!

كتب حسن عصفور/ فتحت قيادة حركة "حماس" معركة كلامية من نوع جديد، دون ان تدقق في مخاطرها العامة، عندما عملت جاهدة لصناعة "مبررات تقنية" لقضايا سياسية بامتياز.

مع انطلاق مسيرات كسر الحصار في غزة، كان التوافق العام أنها أحد اشكال الكفاح ضد العدو القومي وحصاره الخاص ضد القطاع، وما تحمله من تأكيد على ان روح المواجهة ليس فعلا ماضيا، بل حاضرا ومستمرا، بشكل أو بآخر،

وكانت الانطلاقة معبرة عن "وحدة سياسية ميدانية"، رغم بعض من محاولات قيادات حمساوية سحبها لأن تكون تحت مظلتها، وتسير وفقا لنبض ساعتها "السياسية"، لكنها واصلت الانطلاق بقوة شعبية رسمت علامة فارقة في مسيرة العمل الوطني.

ومنذ زمن ومع تحولها لمظهر فصائلي، فقدت العمق الشعبي بل والمبرر العملي، خاصة وأن خسائرها البشرية تركت اثرا بالغا في المشهد العام والخاص، ففقدت بريقها كثيرا، وتحولت من فعل شعبي الى فعل فصائلي، ما سيضعها ضمن خانة "الردود المقولبة"، بعيدا عن الادعاءات اللغوية بأنها تحقق كثيرا.

الحديث عن "فضائل" المسيرات أضاع في مساربه ماذا دفع مقابل تلك "الفضائل"، وأي ثمن أو "أثمان" سياسية مقابلها، ولما الهروب من توضيح تلك الأثمان السياسية، التي تم صياغتها فيما يعرف بـ "التفاهمات"، التي هي شكل من أشكال الاتفاقات بين حماس (نيابة عن فصائل غزة ودولة الكيان)، وتلك أول ملامح الأثمان، حيث تم ترسيخ أن "غزة كيان" يمكنه عقد "الاتفاقات" دون توافق مع "الشرعية العامة.

ولاحقا، بدأ يتضح بعضا من مضمون تك "التفاهمات" السياسية، بحث تجاوزت معادلة "المال مقابل الهدوء" لتصبح "كيان مقابل هدوء"، المعادلة التي تمثل انحرافا جوهريا عن المسار الفلسطيني الوطني – الكياني، سواء أقرت حماس بذلك ام هربت كعادتها تحت شعارات "ديماغوجية"، فالوقائع أكثر قوة وتأثيرا من "ثرثرة تحت الممرات".

المعادلة الجديدة، "كيان مقابل الهدوء – التهدئة" بدأت عمليا بترسيم الاتفاقات مع إسرائيل عبر الفصائل وليس السلطة – المنظمة، وهو ما فتح ثغرة مغرية جدا لدولة الكيان لتبدأ في توزيع "الهدايا السياسية" لترسيخ معادلة الاتفاق بعيدا عن "الرسمية الفلسطينية"، الذي سعت له منذ أن لعبت دورا "موضوعيا" في تشجيع الانقلاب ثم الانقسام.

إسرائيل وحكومتها، ومع الحديث عن الانتخابات الجديدة، فتحت خزائنها السياسية، على خطوات هامة نحو تعزيز أساس "كيانية غزة"، فأعلنت عن قيامها بتجهيز 5 مناطق صناعية في بلدات مقابل القطاع لتخدم حركة التبادل

التجاري وكذا خدمات عمالية، وأعادت عرض مشروع "الجزيرة المائية الصناعية"، بكل ما تحمل من ميناء بحري ومطار لتكون ممرات غزة السياسية نحو العالم الخارجي، وما تم كشفه عن المشفى الأمريكي بما يمثل من بعد خاص في علاقة بين حماس وواشنطن.

بتدقيق سياسي، نجد أن الممرات المائية والجزيرة هي الباب المباشر لترسيخ "كيان غزة الخاص"، حيث العمل لإقامة منشآت "سيادية لا يمكن لفصيل ان يتعامل معها، بل ولا يمكن لأي دولة أن توافق عليها دون مقابل، فما بالنا والحديث عن إسرائيل، التي عملت وتعمل بكل السبل لتدمير "الكيانية الفلسطينية العامة"، وتعمل على تكريس بدائلها من خلال "محميات متناثرة" مفصولة وطنيا وسياسيا جنوبها عن شمالها.

الملفت هنا، وما تتجاهل قيادة حماس إدراكه، ان تلك المشاريع هي صناعة إسرائيلية خالصة، لا وجود لأي توافق فلسطيني معها، تم دراستها وتقديمها من قبل بعض وزراء حكومتها عام 2016، أي قبل 3 سنوات، لم يتم التعامل معها بـ "الجدية" المطلوبة لعدم ضمان النتائج المرجوة منها سياسيا.

ومع توفر الفرصة السياسية المناسبة، التي ستفرزها الانتخابات الفلسطينية القادمة، بدأت حكومة إسرائيل إعادة مشروعها المؤسس للقاعدة الانفصالية القادمة، وأبرز مفارقته، ان يكون المتطرف – الإرهابي بينيت هو من أعلن الموافقة على المشروع القديم، والبدء بالتنفيذ مع قوة دفع للمناطق الصناعية – التجارية.

تفسير البعض، ان كسر الحصار عن قطاع غزة يفرض البحث في كل سبل ممكنة لتحقيقه، بما فيها تلك "الممرات والجزيرة" وفقا لتصريح أحد اقطاب حماس البارزين جدا خليل الحية، وحاول أن يجد كل مبررات "إنسانية" لمشروع صهيوني بامتياز، خطيئة وطنية كاملة الأركان.

الممرات المائية والجزيرة الصناعية، يمكنها ان تكون ذات "قيمة اقتصادية هامة" في سياق الاتفاق العام بين "الشرعية – الرسمية الفلسطينية" وحكومة الاحتلال، على طريق فك الارتباط والانتهاء من المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو، الذي فقد

قيمته منذ اغتيال رابين 95، وانتهى كليا باغتيال الخالد ياسر عرفات، باعتبار أن تلك منافذ "سيادية خالصة".

يمكن لحماس أن تحمل تلك المشاريع وتضعها على طاولة الحوار مع الشرعية الرسمية، وتصبح هي المسؤولة على التفاوض عليها ضمن رؤية وطنية "سيادية"، وتلك ليس مسألة شائكة، بل ربما تكون بوابة عملية لكسر كل "جدر الانقسام" المصنعة، من خلال "مصالح اقتصادية".

لتقدم حماس على تقديم ملفات الممرات والجزيرة والمناطق الصناعية – التجارية الى الطاولة الرسمية، ولو رفضت يمكن ان تضعها "وديعة" لدى الجامعة العربية لتناقشها مع الشرعية الرسمية.

وعند رفض الرسمية الفلسطينية بحث ذلك، تستطيع حماس وعبر تحالف سياسي جديد، بالتنسيق الكامل مع الشقيقة مصر بحث الخطوات المستقبلية وفقا للمصلحة العامة.

غير ذلك تكون حماس جزءا من تمرير المشروع التهويدي لحل المسألة الفلسطينية عبر "كيان غزة الخاص" و"محميات كيانية في الضفة الغربية"، ولا عزاء للساذجين!

ملاحظة: وافقت حماس على افتتاح محطة مياه عادمة وصرف صحي بإشراف سلطة رام الله، دون أن يكون لها دور، هل من تفسير سياسي...ولو كانت حرصا فلما لا تعمم حرصها على ما هو أكثر أهمية وطنية!

تنويه خاص: اعتداء قوات أمن حماس على عائلة في بيت لاهيا شمال غزة، لرفضها تحويل أرضها المتبرعة بها لمرفق عام الى منفعة تجارية لبعض "المحاسيب"، هي وصمة عار لمن يدعي انه ضد "الفساد"!

"هدنة" حماس ..."الطول زمنا والعرض توقيتا"!

كتب حسن عصفور/ تعيش حركة "حماس" حالة من العشوائية الإعلامية لم يسبق لها مثيلا، منذ أن بدأت تعمل على صياغة "تفاهمات" سياسية مع الكيان الإسرائيلي، عبر وسطاء، دون أن تكشف عن مضمونها، وتتحدث عنها بطرق مرتبكة، مشوشة، وأحيانا مضللة.

حماس، التي بدأت كل الشواهد تؤكد أنها ترسخ معالم "كيانها الخاص" في غزة، ضمن توافق مع صفقة ترامب لتنفيذ المشروع التهويدي في الضفة والقدس وفصل القطاع، وأخذت تروج لتلك الفكرة، من خلال عدد من إعلامييها وكادرها، دون أن تعلن ذلك رسميا، ليس رفضا بل خوفا وتحسبا في المرحلة الراهنة، من اثارة غضب شعبي وطني يجبرها ان تلجأ للقوة المسلحة لمواجهته، ما يضعها في اختبار القوة أو البقاء.

سواء نفت قيادة حماس، موافقتها أو رغبتها بالسعي لإقامة "دولة غزة"، او لم تنفها، فالشواهد الواقعية تسير قدما نحوها، وأبرز تلك الوقائع ما يسمى "هدنة – تهدئة"، التي تمثل مفاوضاتها بذاتها تجسيدا لشكل "استقلالي" عن "الرسمية الفلسطينية"، بعيدا عن ابتعاد سلطة رام الله "الذاتي"، لكن آلية المسار التفاوضي ذاته، تفرض الحالة الانفصالية الكيانية، وذلك بوعي إسرائيلي كامل، وجهل فلسطيني كامل.

انتشر مؤخرا، ان المفاوضات غير المباشرة بين حماس وإسرائيل حول التهدئة، دخلت مرحلة جديدة، تفتح الباب لامتيازات مضافة على ارسال الأموال الخاصة، التي تسمح للحركة أن تدير أمرها بعيدا عن "أزمة مالية"، كتلك التي تعيشها سلطة رام الله، بالحديث عن "الجزيرة الصناعية"، التي تمثل مدينة كاملة تعتبر توسيعا عمليا لـ "دولة غزة"، بدلا من التوسع شرقا نحو السبع أو جنوبا نحو سيناء، جزيرة تشكل بوابة وممرا من غزة الى الخارج، يسمح لها بتبادل تجاري – اقتصادي مع الدول بضوابط الدولة.

ومع الجزيرة (توسعة القطاع الجديدة)، بدأت إسرائيل بإنشاء 6 مناطق صناعية داخل بلدات مقابلة لقطاع غزة، بحيث تكون مناطق عمل مشترك، وفتح باب جديد للتبادل الاقتصادي الخاص بين "غزة وتل أبيب" دون علاقة مركزية.

لو تم تدقيق مزيدا من البحث في تفاصيل حركة "التنسيق اليومي"، خاصة الأمنية منها، سنجد كما من الشواهد التي تعكس حضورا "كيانيا مستقلا" يتبلور بأسرع من الكلام"، ولكن لنترك ذلك ونقف أمام قضية مركزية تعترف بها حماس، وهي مسألة التفاهمات وما سينتج عنها من "هدنة – تهدئة".

بعيدا، عن سرية تلك "التفاهمات"، التي لم تنشر حتى ساعته، رغم الحديث عن "الشفافية"، التي تدعيها حركة حماس وآخرهم نائب رئيس الحركة في القطاع خليل الحية، عندما قال أنهم "شفافون جدا"، فيما يمارسون، هل لحماس أن تحدد زمن تلك الهدنة – التهدئة، هل هي أسبوع، شهر، سنة أم سنوات.

مدة الهدنة – التهدئة، مسألة ضرورية يجب أن يتم إعلانها، دون ان نكرر خطورتها كونها تتم بين فصيل وليس الممثل الرسمي الفلسطيني، لكن تحديد الزمن ضرورة، لمعرفة حقيقة الهدف والمآل السياسي لها، وأيضا من هو الطرف الذي يملك حق الغاء الاتفاق – التفاهمات، وكيف يتم ذلك وعلى أي أساس يمكن اعتبارها منتهية.

المسألة لها مستخرجات متعددة، افتراضا أن إسرائيل التزمت كليا وحرفيا، قناعة لترسيخ الانفصال، أو "خوفا ورعبا" من ترسانة حماس المسلحة، وقدرتها على تدمير مواقع استراتيجية إسرائيلية، فهل ستدوم "التهدئة" بالتوازي مع ذلك، ام ستقدم حماس على كسرها، رفضا لأن تتحول الى "واقع سياسي"....

قبل نفي وجود اتفاق على هدنة طويلة الأمد، لتعلن حماس شروطها لتلك التهدئة، مضمونا وزمنا، فتلك هي القضية، كي يقتنع المواطن قبل السياسي، انها لا تسير ضمن المخطط التهويدي لفصل القطاع واعلانه "دولة خاصة"، وقيادة الحركة تعلم جيدا جدا أنه مشروع قديم عرض عليها في نهاية عام 2006 خلال مفاوضات أوربية معها.

النفي الكلامي لا قيمة له حتى وهو محمل بأغلظ الإيمان، خاصة وتجربة القسم أمام الكعبة لصيانة الوحدة لا تزال حاضرة، حيث الانقلاب بعدها بأشهر لا أكثر.

حماس عليها ان تجيب متى يمكن كسر التهدئة وكيف، قبل نفي عقدها قصيرة أم طويلة...بعيدا عن "النوايا الطيبة" التي تمتلئ بهم جهنم..فتلك هي المسألة!

ملاحظة: الحية القيادي بحماس تساءل ماذا تبقى من "دولة أوسلو" وخيبتها...لذاكرته المخرومة، في كمب ديفيد 2000 عرض على الخالد المؤسس أبو عمار دولة بحدود 96 %، رفضها بسبب محاولة تهويد البراق...اسأل يا أبو الخل عشان تتعلم قبل ما تحكي...نصيحة خاصة.

تنويه خاص: ترامب المصاب بهوس الدفاع عن الذات يحاول أن يثبت أنه يهودي أكثر من اليهود الأمريكان...من قوله "بحب إسرائيل" الى مرسوم اعتبار اليهودية "قومية"...هل يعاقب عربيا على ذلك أم يمر كما مر غيره!

هل ينتظر "العرب" غزوة تركية جديدة في ليبيا!

كتب حسن عصفور/ لازال القرار الر سمي العربي ضد الشقيقة سوريا، يمثل أحد عناصر دعم الإرهاب بشكل أو بآخر، وبابا ساهم بشكل كبير لمنح النظام الأردوغاني غزوا لأراض عربية، شكلت رأس حربة لعملية استعمارية نحو مناطق جديدة.

ورغم كل "الذرائع" لتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية في نوفمبر 2011، التي قادتها قطر ومحركها الرئيسي حمد بن جاسم خدمة للمشروع الأمريكي في حينه، فإن استمراره رغم انفضاح التآمر، وخاصة انكشاف الدور القطري، يكمل تلك الجريمة، حيث أن اعتبار القرار الرسمي ساريا يضع علامات استفهام جدية، عن مسببات القرار، الذي لا يخدم سوى كل ما هو غير عربي أولا، والإرهاب ثانيا و"الاستعمارية التركية" المعاصرة ثالثا.

ويبدو أننا أمام تكرار مشهد ليس بعيدا عن فتح الباب لـ "الاستعمارية التركية" في ليبيا الشقيقة، حيث ذهب "تحالف السراج والإخوان المتأسلمين" بطلب قوات تركية، لدعم وجودهم ضد الجيش الوطني الذي أطلق عملية لتحرير طرابلس من خاطفيها.

قرار البرلمان التركي بإرسال قوات عسكرية تركية، والعمل على إقامة قواعد عسكرية على أرض ليبيا، يمثل رأس حربة عملي لغزوة تركية جديدة ضد أرض

عربية، تماثل ما حدث في سوريا، حيث بدأت عملية تتريك بعض مناطق الشمال السوري، ليس عسكريا بل مدنيا وتعليميا، وسط "دعم" دولي مكشوف، وصمت روسي صريح، بل تقاسم وظيفي بينهم والنظام التركي.

ولو انتظرت "الرسمية العربية" الى حين تنفيذ القرار التركي، بذريعة ان "حكومة الوفاق" هي الشرعية ومن حقها طلب الدعم أمام خطر يتهددها، سيصبح كل قرار لاحق لما بعد الحضور العسكري الاستعماري التركي بلا قيمة، وسيضاف الى بيانات "الاستنكار" الشديد جدا، للغزوة الجديدة، وسنرى في بلد عربي آخر وجود استعماري كما في قطر والصومال وشمال سوريا.

الخطوة المركزية التي يجب القيام بها لمواجهة الاستعمار التركي الجديد، هو سحب "الاعتراف" بحكومة السراج – الإخوان فورا، عبر انعقاد وزراي عربي طارئ واتخاذ قرار بذلك، حيث استمرار الغطاء "الشرعي" يمنحها "حق سيادي" لطلب المساعدة من غير العربي، مستفيدة من قرار بات استمراره ركنا لدعم الغزو الجديد.

الأمر لم يعد يحتمل التأجيل والتردد، لو حقا أن "الغزوة التركية" تمثل خطرا على "الأمن القومي العربي"، وبعد سحب الغطاء الرسمي عن حكومة السراج – الإخوان، يتم التعامل معها كقوة خارج القانون من حق أهل ليبيا طلب المساعدة العربية لتحريرهم من خطر إرهابي استعماري جديد.

ويجب على الشقيقة مصر ان تلعب دورا مركزيا في ذلك، كونها الأكثر تضررا من أي تطورات تسمح بتوسيع رقعة الإرهاب في ليبيا، وانعكاس ذلك على أمنها القومي، وهي من عليها ان تقود عملية طرد حكومة التحالف الإرهابي في طرابلس والاعتراف بحكومة البرلمان الليبي الشرعي، ومعها بالتوازي الغاء قرار تعليق عضوية سوريا وإعادة السفارات العربية فورا اليها.

ويجب ألا يقف أمر مواجهة "الاستعمار التركي الجديد" عند ذلك فحسب، بل يجب رسم خريطة طريق شاملة من المقاطعة الى سحب العلاقات معها.

ما للعرب من أسلحة قادر على تركيع تركيا وغيرها، لو كانت هناك رغبة بعدم فتح الباب لمستعمرين جدد...الصمت خدمة له.

ملاحظة: غريب أن يصل المندوب القطري في يوم واحد مع دخول سيارات دفاع مدني وإطفاء الى غزة، ووصول وفد امريكي لتفقد "القنصلية" شمال القطاع...يا محاسن الصدف السياسية وأهلا بالمعارك!

تنويه خاص: هل قرأت حماس قانون الانتخابات المعدل قبل الموافقة عليه...بعض من نصوصه سياسية...فيا ريت ترجع تقرأ...التزامات تدعي أنها ترفضها وتعتبرها "خيانة"...نصيحة تلحق حالها قبل ما يفوت السبت....!

"وين المرسوم"...حملة ضارة مضمونا وتوقيتا!

كتب حسن عصفور/ بلا أي "مبررات" منطقية استسلمت حركة حماس لشروط الرئيس محمود عباس الانتخابية، بعد ان وضعت "قيودا" سابقة، كان بتمسكها للبعض منها إعادة "التوازن" المطلوب في الحياة السياسية الفلسطينية، ورسم مسار يمنح البناء القادم بعضا من حصانة لا تذهب بعيدا في مخطط الانفصال، الذي بات الهدف الرسمي – العلني للخطة الأمريكية – الإسرائيلية.

لكن "المفاجأة" جاءت برضوخ كلي من حركة تدعي أنها تبحث الحفاظ على المشروع الوطني، والمأساة السياسية أن تكون "حركة الاستسلام" تلك بناء على تدخل تركي – قطري لتحسين أوراق كل منهما في العلاقة مع واشنطن من الباب الفلسطيني، كرمال غير الفلسطيني.

تنازل حماس عن "محدداتها الانتخابية"، وأبرزها التوازي في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ولقاء الإطار القيادي ما قبل الذهاب فيها، وذلك ما كان يعتبر المطلب الوحيد الذي يحمل بعدا سياسيا خاصا لتحديد قواعد الانتخابات أسسا ومضمونا، مثل انتكاسة واضحة وجاء التخلي ليس "كرمال فلسطين وشعبها"، كما زعمت حماس، بل كرمالا لتسريع المخطط الانفصالي، والتمهيد لإقامة "كيانية غزة المستقلة ذاتيا"، ما كشفه التآمر القطري بتغطية مشاركة الحركة الإسلاموية في لقاء ماليزيا كبديل عن فلسطين، بعد أن نال تميم بن حمد

الضوء الأخضر بذلك من الرئيس الأمريكي ترامب في اتصال هاتفي ساعات قبل السماح لها بالمشاركة.

وفجأة، أصبحت الانتخابات الخاصة بتجديد "شرعية سلطة بقايا اتفاق أوسلو" مطلبا "ثوريا لحركة حماس، وهي التي تصرخ ليل نهار بأن اتفاق أوسلو جلب "الكارثة" للقضية الوطنية، في مفارقة تكشف أن المأساة هي في حركة كذب علني صريح لتغطية تمرير مؤامرة الانفصال السياسي، وكسر وحدة الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وفقا لما تم الاتفاق عليه في اتفاق إعلان المبادئ 1993.

حماس، انتقلت من موقف التحذير من انتخابات بلا وضوح سياسي كما كانت تزعم، ما قبل زيارة مندوب قطر وطلبه التخلي الكلي عن "شروطها المسبقة"، الى المسارعة المثيرة للريب السياسي، بحيث أصبحت هي أولويتها القصوى، وبدأت بحملة دعائية من وسم "#جاهزون الى وسم #وين_المرسوم، دون أي تدقيق مع القوى المركزية الفلسطينية المفترض انها شريكة للحركة الإسلاموية في مسيرات كسر الحصار.

خروج حماس عن الاجماع الوطني، وقيادتها حملة ضغط لإصدار المرسوم تفتح كل أبواب الشك السياسي بنواياها الحقيقية، الباحثة عنها من "انتخابات" يفترض انها تتناقض كليا وموقفها من تجديد "الشرعية لسلطة أوسلو"، والتي تنادي بضرورة التخلص منها بما جلبته من "آثار تدميرية"، فيما هي الحركة الإسلاموية تبحث مقاومة لتحرير فلسطين كل فلسطين...

حملة حماس الضاغطة للتسريع بإصدار المرسوم ليس مصلحة وطنية فلسطينية، فالانتخابات بشروطها ليس سوى عملية تجديد "شرعية قوانين الاحتلال" بمشاركة حمساوية مكررة، خاصة بعد قرار "المحكمة الجنائية الدولية" التي يجب أن يكون قرارها هو أولوية وطنية تجند لها كل الطاقات لمحاصرة دولة الكيان، بعد هذه الفرصة التاريخية التي فتحها القرار المذكور.

إن إصرار حماس على حملتها بأولوية مرسوم الانتخابات، بما تحمله من "شقاق مضاف" للشقاق الأكبر القائم منذ 2007 وحتى تاريخه، يمثل هدية سياسية

مجانية لموقف دولة الكيان، لأن تحرف مسار المواجهة من قرار يضعها بين فكي العدالة الى وضع الفلسطيني بين فكي الانفصال الوطني.

لقيادة حماس، أوقفوا تلك الحملة الفاقدة للبراءة، وأعيدوا الاعتبار لترتيب جدول الأوراق الوطنية، توقفوا عن حملة أين #المرسوم الانتخابي، وأعدوا مع الكل الوطني لتفعيل #المرسوم_الأممي لمطاردة الكيان مؤسسات وقادة.

ملاحظة: لماذا لا يبادر الرئيس محمود عباس لعقد لقاء وطني في رام الله يدعو له الكل السياسي، وبمشاركة ممثلين عن حركتي حماس والجهاد للبحث في كيفية العمل ما بعد #المرسوم_الأممي!

تنويه خاص: وصول أول ديبلوماسي كويتي الى أرض فلسطين... هل سيكون "ممثلا لدى السلطة لتكون بوابة دوارة لعلاقات مع الكيان، ام سفيرا لدى دولة فلسطين...بدها توضيح خاصة مع انتشار عاهة "التطبيع" العجيبة!

يد إسرائيل الطويلة على سوريا و"صمت" إيران وروسيا!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن دولة الكيان الإسرائيلي باتت تتصرف ضد الشقيقة سوريا، وكأنه لا رداع لها، وتمتلك الحق في القيام بعمليات قصف وقتل وفقا لحساباتها، او لتغطية على بعض ما يخنقها خارج المعادلة اليومية، للصراع مع الفلسطينيين والعرب.

على وقع "صراخ" دولة الكيان وهلع قادتها السياسيين ومسؤوليها الأمنيين من وقع "الضربة الحاسمة" لقرار المحكمة الجنائية الدولية، وجدت ان عليها القيام بعملية استعراض قوة عسكرية، بشن عدوان جديد على العاصمة السورية، وضواحيها، بعيدا ان المستهدف مواقع للحرس "الثوري" الإيراني، أو تجمعات لـ "حزب الله"، فهي أرض لدولة شقيقة، دفعت كثيرا من رصيدها الاقتصادي لمواجهة الإرهاب.

العدوان الجديد، لم يأت تحت ذريعة "الرد"، أو لسبب تهديدي كما تدعي دوما حكومة الكيان تبرير ما تقوم به، فقد جاء في ظل صمت الجبهتين العسكرية

والكلامية، من إيران وحزب الله، الغارقين في مواجهة الانتفاضة الشعبية في العراق ولبنان.

مبدئيا، لن تقوم إيران وحزب الله، بأي رد عسكري لأسباب متعددة، أبرزها ان فتح معركة عسكرية لن يكون في صالح المحور الإيراني، وأن القدرة العملية لا توازي أبدا "القدرة الكلامية" التي تصدرها قيادات إيرانية، بأن أي عدوان إسرائيلي سيضع مصيرها على الطاولة، وآخرها تصريحات حاولت إيران وأدواتها المحلية في لبنان وصفها بالمحرفة، رغم صبرهم 72 ساعة عليها.

دولة الكيان، في عدوانها الأخير على سوريا، وكأنها تبحث فحصا لمدى قدرة حكام إيران من الرد على هذا الانتهاك الصريح، فإن كان "ردا عسكريا" ستفتح باب معركة موسعة تعيد الاعتبار لرئيس الحكومة الذاهب الى "جنهم" القضائية داخليا، وخروج متوقع من الحياة السياسية بخسارة الانتخابات القادمة، وكسر اندفاعة قرار "المحكمة الجنائية الدولية".

فيما سيمثل "الصمت" الإيراني وتحالفه في لبنان، كشفا لعجز سياسي وعسكري، ما يمثل "إهانة" لكل الصراخ المستمر منذ فترة، بأن أي تطاول عسكري عليهم سيضع مصر الكيان على الطاولة، بل ان أحدهم ذهب الى محو إسرائيل عن الخريطة السياسية.

ولأن "الجعجعة الإيرانية" لم تعد مجهولة، وكل ما يقال عنها ومنها حول الرد والفعل، ليس سوى غطاء لغايات أخرى، فالسؤال عن الموقف الروسي الذي منحته الشقيقة سوريا حضورا لم يكن له منذ زمن بعيد، ليس عبر قواعد دائمة فوق أراضيها، بل وجود عسكري بحري في المتوسط، او ما يعرف بالمياه الدافئة، ما كان يمثل "حلما" للقوات الروسية السوفيتية.

ربما يعتبر البعض، ان دولة الكيان لا تقترب من أي وجود "روسي" فوق سوريا، وهي تغض الطرف عن الاستهداف لمواقع إيرانية لحسابات "خاصة" في صراع النفوذ الذي وفرته الحرب ضد الإرهاب، لكن ذلك لا يمثل "حماية" لوضع الصمت الروسي تحت دائرة الشك، خاصة والعلاقات الثنائية بين تل أبيب وموسكو في حالة دافئة، بل وأكثر من ذلك.

استمرار العدوانية الإسرائيلية على السيادة السورية، يجب ألا يصبح وكأنه "حدث اعتيادي"، فقطاع غزة بكل ما به من ضعف وحصار لا يسمح بمثل تلك الانتهاكات دون رد ما، حتى لو كان خارج إطار "تفاهمات حماس" مع الكيان، رد ما للقول إن العدوان غير مقبول، فالعدوانية دون رد سينال من الدور السوري وما تحقق مؤخرا في الحرب ضد المؤامرة الشاملة التي أطلقتها أمريكا وتحالف الشر السياسي التركي وبعض الخليجي.

بعض الرد على التطاول ضرورة وغيره ليس فخرا!

ملاحظة: لا اعرف هل دققت "وزيرة" السياحة في حكومة رام الله بقولها أن السياحة في "فلسطين" ارتفعت نسبتها، حديثها عن الضفة دون قطاع غزة...يبدو أن "اللغة الانفصالية" تسللت الى ثقافة البعض...لو لم توضح كلامها فإقالتها واجب وطني!

تنويه خاص: تحذير البعض الفلسطيني من قرار "الجنائية الدولية" يثير الريبة السياسية... القرار أكثر شمولية من ملاحقة أشخاص، وافتراضا انه سيطال فلسطينيين...فما سيكون ربحا سياسيا لفلسطين يفوق كثيرا "مخاوف البعض"!